

لماذا رفع الفيتو الأمريكي الإسرائيلي عن المصالحة؟

رولا سرحان

جميعنا ما يزال يستذكر الأيام الأولى للانقسام، والتي أفضت بالمحصلة إلى ادارة حماس لغزة وادارة فتح للضفة.

الفلسطينيون على الصعيد الداخلي نجحوا في ترسيخ أمر واقع واحد طوال سنوات أوصلو التعمير هو "الانقسام"، لأننا كنا دائما الأفضل في ترسيخ أمر واقع ضد الاحتلال، حتى في المحاولات البسيطة فيما يتعلق بمنع دخول المنتجات الإسرائيلية إلى مناطقنا لم نفلح.

واليوم ما يجب علينا أن ندركه ان المصالحة لم تعد شأننا فلسطينيا بحتا يعني حماس وفتح وحدهما لأنها في الواقع لا تعني لا حماس ولا فتح بالأساس، إلا في سياق المصالح الحزبية الضيقة.

من تعنيه المصالحة هذه المرة هو الجانب الإسرائيلي، الذي لم يصدر عنه أي تعليق رسمي إلى الآن، رغم الفيتو المتكرر والتصريحات العلنية التي خرج بها نتنياهو شخصيا في السابق رافضا المصالحة، وهو خلافا للصمت المطبق تجاه موضوع المصالحة الفلسطينية الذي يتبعه الإسرائيليون الآن.

المصالحة لم تعد استحقاقا داخليا، التطورات الإقليمية في المنطقة جعلت منها استحقاقا إقليميا، لتمرير المخطط، أو ما يصطلح على تسميته باتفاق السلام.

هم بحاجة لتبرير الاتفاق الذي يجري إعداده، وبحاجة لمنحه الشرعية، ولن يكون مقنعا تمريره دون فتح وحماس ودون الضفة وغزة.

ولهذا السبب رفع الفيتو عن المصالحة.

لكن ما لا يدركه الإسرائيليون أن الانقسام أصبح عاموديا بين فتح وحماس وأن الهوة التي شرخت الفلسطينيين هي أعمق من أن تلتئم، على الأقل، سريعا، أو على المدى القريب.

الكشف عن رشاوى وألاعيب كثيرة وازدواجية في التعامل وعلاقات شخصية في "منح أو منع" الإعفاء الجمركي للأشخاص ذوي الإعاقة

ناصر قطامي مستشار رئيس الوزراء لشؤون الصناديق العربية

والإسلامية يكشف لـ "الحدث" أولويات التدخل التي حددتها الحكومة

06 الفلسطينية تشمل 220 مشروعًا تنمويًا في القطاعات كافة

08 مشروع قانون الشركات الفلسطيني يعيش حالة مخاض عسيرة بين المؤيدين لإقراره والمطالبين بالتأني وعدم الاستعجال

14 أرقام وإحصائيات.. كم يبلغ عدد العمال الفلسطينيين في إسرائيل؟



جوار

مع سمارت لا محدود



iPhone 11, iPhone 11 Pro, Huawei Mate 20, Samsung S20 Plus

+



إنترنت



رسائل



مكالمات



بيلدش





سمارت
برامج بتعطيلك أكثر بكثير

كل يوم جديد

للمزيد من المعلومات والشروط (1:1) أو @www.jawar.ps

ملف العدد

60% من الإعفاءات الجمركية يساء استخدامها و30% منها مباعة

الكشف عن رشاوى وألاعيب كثيرة وازدواجية في التعامل وعلاقات شخصية في "منع أو منع" الإعفاء الجمركي للأشخاص ذوي الإعاقة

موظفون في السلطة حصلوا على إعفاء جمركي لسيارات بالإتاوة وضبط سيارات كثيرة تعمل على الخطوط

تقارير طبية من الصحة غير واضحة وفي بعض الأحيان غير صحيحة

**شلله النصفي وإعاقته الحركية
لم تشفع له للحصول على
الإعفاء**

تقول فادية أبو شقرة من مراح معلا/ بيت لحم: «زوجي عوني 42 عاماً معاق حركياً ولديه شلل نصفي جراء إصابته أثناء العمل في أحد مناشير الحجر، وأكدت لنا الجمعية العربية للعلاج، انطباق شروط الإعفاء الجمركي عليه، وحصولنا على تقارير طبية تثبت حالة زوجي الصحية، وما يعاني من إعاقة وشلل نصفي، وتقدم زوجي لمديرية الشؤون الاجتماعية بطلب الحصول على الإعفاء بعد معاناته الأمرين أثناء صعوده أو نزوله عن درج مقر المديرية».

والمفاجأة التي تلقاها أبو شقرة، من موظفة الشؤون هناك حينما قالت لهم: «هذا ليس بتراً»، فما كان من أبو شقرة الزوجة إلا أن ترد عليها: «كل الذي جرى وتعرض له من إعاقة حركية وشلل نصفي لا يكفيكم لمنحه إعفاء، تريدون أيضاً بتر رجله، فلا يعقل ولا يصدق ما تطلبونه».

وتتابع أبو شقرة: «حينها أمرني زوجي بالمغادرة فوراً، وقال بغضب وحسرة تغص قلبه: «لا أريد البقاء في دائرة الشؤون»، حينها فقط تراجعت الموظفة عن موقفها الأول، وقالت: «إنها سترفع التقرير الطبي، وطلب الإعفاء للجنة الإعفاءات في بيت لحم».

- حالات من السخرية والاستهزاء يتعرض لها بعض الأشخاص ذوي الإعاقة عند معاينتهم بالمشاهدة للحصول على إعفاء جمركي
- شكاوى لها علاقة بالكرامة الشخصية وأعضاء لجان يفقدون المهارة في تحديد أثر الإصابة على الشخص
- ربط الحق بالإعفاء الجمركي بالفحص الطبي كارثة حقيقية لأنها لم ترتبط بحاجة الإنسان في الحياة والتنقل

«لو أخبرتني كان تدخلت أنا في الأمر وطلع لزوجك إعفاء».

وهو ما يؤكد شخص من ذوي الإعاقة عندما قال: «الإعفاء الجمركي أصبح علاقات شخصية، وهو يناقض ما نص عليه القانون «إن الأشخاص ذوي الإعاقة من حقهم جميعاً بالتساوي الحصول على الإعفاء الجمركي»، فهناك شخص حصل على إعفاء جمركي لما يعانيه من إعاقة في يده، بينما حرم من الإعفاء شخص آخر يعاني من الإعاقة نفسها في يده، ما يثبت وجود ازدواجية في التعامل، ويؤكد العلاقات الشخصية في منح الإعفاء الجمركي للأشخاص ذوي الإعاقة».

من ذوي الإعاقة راتبه 2000 شيكل غير قادر على الحصول على الإعفاء.

وفي قضية أخرى، يعاني زوجها من شلل جزئي، وإعاقة حركية في النصف السفلي من جسمه إثر إصابته أثناء عمله في أحد مناشير الحجر، لكن لجنة الإعفاء الجمركي رفضت منحه إعفاء لشراء سيارة، بحجة أن ساقه ليست مبتورة، وبالرغم مما يعانيه من صعوبة في الحركة والتنقل حتى بواسطة الكرسي، إلا أنه تعرض للاستهزاء والسخرية من قبل لجنة بيت لحم عند معاينتها له بالمشاهدة، بينما حصل آخر على الإعفاء مع أن حالته ليست بأسوأ من حالة زوجها، وقال لها:

خاص- الحدث

شخص من ذوي الإعاقة (59 عاماً)، تقوم زوجته وأولاده بربطه، ولا يطعمونه إلا كسرة خبز يومياً، لا يسمحون له بالخروج من البيت، ويفكون قيده فقط عند عرضه على لجنة الإعفاء الجمركي للحصول بالإتاوة عنه على سيارة معفاة من الجمارك.

وشخص آخر عنده 3 سيارات، وله ولد يعاني من إعاقة حركية، قام بشراء السيارة الرابعة من نوع مرسيدس 2016، معفاة من الجمارك سعرها في السوق نصف مليون، وفي المقابل هناك شخص

لنول مرة في فلسطين



احكي بلا حدود عن كل الشبكات

مع برنامج

سوبر قاتورة



- ✓ اتصال لا محدود على الوطنية موبايل
- ✓ اتصال لا محدود على جوال
- ✓ اتصال لا محدود على بالتل
- ✓ اتصال لا محدود على الشبكات الاسرائيلية
- ✓ اتصال لا محدود على الأردن (الثابت وأورانج وأمنية)
- ✓ اتصال دولي لا محدود على 23 دولة
- ✓ رسائل لا محدودة
- ✓ انترنت لا محدود
- ✓ انترنت لا محدود اثناء التجوال في الأردن



Galaxy S7 edge

iPhone 7

مجانياً

خدمات اضافة مجانية ★ خدمة معاً الاخبارية مجاناً ★ دقائق مجانية اثناء التجوال الدولي ★ انترنت مجاني اثناء التجوال الدولي

الشخصية به، فإن نتيجة التقرير الطبي لا تعكس حقيقة إعاقته هذا الشخص، وبالتالي التقرير الطبي يحرمه من الإعفاء الجمركي، ولكن في المعرفة الشخصية هو يستحق، وبالتالي اضطررنا إلى أن نعيده».

الاستمرار والتمثيل للحصول على الإعفاء

إنَّ التشدد في إعطاء الإعفاء يدفع أشرف مجاهد مدير دائرة تنظيم الطرق في وزارة النقل والمواصلات عضو لجنة الإعفاءات الجمركية لتبنيه، مؤكداً أنَّ هناك من يقوم بالتمثيل؛ لذا فإنه يقرُّ بقوله: «بعد خروج المعاق من مقر اللجنة، أقوم بمراقبته والسير خلفه، لاكتشف أنَّ بعضهم بعد ابتعادهم عن مقر اللجنة وعيونها يرمون عاكيزهم، ويسيروا بشكل اعتيادي دون مساعدة أحد، وبعضهم يدعي أنه لا يستطيع التنقل والحركة، إلا بمساعدة؛ لنكتشف بعد خروجهم بالاستغناء عن تلك الكراسي المتحركة».

ويأسف مجاهد، لحصوله حسب قوله: «بعض زملاء لنا على إعفاء، وهم لا يستحقون الإعفاء، فهم يقومون بالاستمرار يعرجون، وبعض الحالات أعرفها تمشي أحسن من الأصحاء ويحصلون على إعفاء، فعندما يدخلون على الصحة يببالغون في عرض مرضهم، فالطبيب ليس لديه الآليات ليتأكد إن كان هذا الشخص يستمرض أم أنه يستحق!!».

ويكشف مجاهد أنهم يعانون كثيراً من قضية الإنابة ويقول: إنَّ عندنا مشكلة في الأشخاص ذوي الإعاقة، فعندما نرى رجلاً هزياً عمره 59 سنة تربطه زوجته وأولاده ولا يطعمونه إلا كسرة خبز في اليوم، لم يخرج من البيت إلا عند حاجتهم لعرضه على اللجنة والحصول على الإعفاء، فالمشكلة التي نعاني منها هي الإنابة، والشخص ذو الإعاقة نتعاطى معه بشكل أكبر مما هو مسموح لنا».

الإعفاء الجمركي أصبح علاقات شخصية

وهنا يؤكد ذوو الإعاقة محمد القاضي من القدس بقوله: «إنَّ الإعفاء الجمركي أصبح علاقات شخصية، فالقانون ينص «إنَّ الأشخاص ذوي الإعاقة من حقهم جميعاً بالتساوي الحصول على الإعفاء الجمركي، لكن الواقع يكشف ويبين أنَّ هناك بعض الأشخاص لديهم إعاقته في أيديهم حصلوا على الإعفاء، بينما حرم آخرون يعانون من الإعاقة نفسها من الإعفاء، فكيف تتم ازدواجية في التعامل، ما يؤكد أنَّ الإعفاء الجمركي أصبح يعتمد على العلاقات الشخصية».

«لو أخبرتني كان تدخلت في الأمر وطلع لزوجك إعفاء»

وهو ما أكدته أبو شقرة عندما قالت: «إنَّ هناك شخصاً من قريتنا مصاب، ولكن وضع زوجي أسوأ بكثير من وضعه، حصل على إعفاء، وعند حصوله على الإعفاء قال لي: «لو أخبرتني كان تدخلت أنا في الأمر

أشخاص ليس لديهم القدرة الطبية، ويفتقدون المهارة في تحديد أثر الإصابة على الشخص، وبعض الأشخاص يطلب منهم القيام بحركات أو التحرك أو المشي أمام مجموعة من الأشخاص الآخرين، وبعضهم إناث، وبعضهم ذكور وكبار في السن، وغيرهم شباب وصغار، بشكل يرون فيه الكثير من الإساءة لهم كأشخاص».

وبالنسبة لاحترام المعاق، تقول الأحمدة: «نحاول في اللجنة قدر المستطاع أن نحترم أي إنسان يراجعنا، وفي النهاية المعاق إنسان مثلنا مثله، وبالنسبة للجنة العليا والمشاهدة، من المؤسف أن تكون تقارير الصحة غير واضحة، وفي بعض الأحيان تكون غير صحيحة، وعندما نكتشف ذلك في اللجنة نقوم إما بتحويله إلى اللجنة العليا للبت في أمره، أو نطلبه مشاهدة حتى يحصل هذا الإنسان على حقه في الإعفاء».

ربط حق الإعفاء الجمركي بالفحص الطبي، كارثة حقيقية

ولكن يرفض الدكتور عمرو، بشكل مطلق ربط حق الإعفاء الجمركي بالفحص الطبي، وقال: «إنها كارثة حقيقية، لأنها لم ترتبط بحاجة الإنسان في الحياة والتنقل، مشكلتنا أنَّ هذا الشخص ذا الإعاقة يذهب للفحص الطبي طلباً للإعفاء، وليس لأنه مصنف معاق، حيث ينبغي من اليوم الأول في حياته أن يدخل عالم الإعاقة سواء ولد أو أصيب بالعمل أو السير أو نتيجة مرض أو من الاحتلال، حتى اللائحة التنفيذية فيها نصوص صعبة تدل على سطحية شديدة جداً، لارتباطها بنموذج طبي يربط كل شيء في حياة الأشخاص ذوي الإعاقة بالطبيب، وهذا أكثر كارثة تحل بفلسطين وبالأشخاص ذوي الإعاقة».

وهو ما يتفق معه مهراان الطويل مدير برنامج التمكين الاقتصادي والاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة في جمعية بيت لحم العربية للتأهيل، عندما قال: «يجب ألا يرتبط الإعفاء بتشخيص طبي من وزارة الصحة، فليست هي التي يجب أن تقرر إعطاء الإعفاء أو رفضه، وإنما الذي يجب أن يقرر هو إجراء آخر يقيس مدى الصعوبة التي يعاني منها هذا الشخص ومنعته الانخراط والاندماج في المجتمع».

ولا يختلف نزار بصلات الرئيس السابق لاتحاد الأشخاص ذوي الإعاقة عضو لجنة الإعفاء السابق، مع مواقف الآخرين المتعلقة بأهلية اللجان ومهنية التقارير الطبية، حينما قال: «اللجان الطبية نفسها في الكثير من الأحيان لا تلتزم بمهنية العمل في التقارير الطبية، وبالتالي من حصل على إعفاء، وليس لديه إعاقته فهذا اعتمد على تقرير اللجنة الطبية، ولجنة الإعفاء وقعت ولا تتحمل المسؤولية، وإنما اللجنة الطبية التي يجب أن تتحمل المسؤولية، لذلك يجب إعادة تأهيل اللجان الطبية التي تنظر في تقييم الحالة الطبية وتقرير نسبة الإعاقة للشخص ذوي الإعاقة».

والقضية الثانية التي يكشف عنها بصلات في إجراءات تحديد الإعاقة، وقال: «سبق أن أوقفت ورقة لشخص، وطالبت بإعادة عرضه على اللجنة الطبية، لأنه من معرفتي

تناقض ما بين الأقوال والأفعال في قضية أبو شقرة

وحسبت عبير الأحمدة مدير دائرة الإعفاءات الجمركية من وزارة المالية، عضو لجنة الإعفاء الأمر بتأكيد «أنَّ المبتورة يده لا يأخذ إعفاء حسب القانون الذي نصَّ «إنَّ المعاق هو المعاق في الأطراف السفلية فقط»، وفي حال كانت إعاقته باليدين، وأيضاً هناك مشكلة في رجله يمكنه الحصول على إعفاء بالإنابة»، وهنا تقر الأحمدة حق أبو شقرة في الحصول على الإعفاء طالما يعاني من شلل نصفي.

ومهمة لجنة الإعفاء الجمركي المكونة من 4 وزارات «مالية، الصحة، التنمية الاجتماعية، النقل والمواصلات، واتحاد المعاقين» تطبيق القانون من أجل حصول المعاق على حقه، وتقول الأحمدة: «نحن في اللجنة نحاول أن نعطي كل معاق حقه حسب القانون ونصوصه وحسب اللائحة التنفيذية».

لجان إعفاء تسخر وتهزأ من المعاق أثناء معينته للحصول على الإعفاء الجمركي وتأسف أبو شقرة، لصعوبة وصول مكتب اللجنة، حيث يحتاج المعاق مساعدة الآخرين لصعود درج البناية التي لا يتوفر فيها مصعد كهربائي، وتكشف «أنه بعد عناء الصعود وانتظار العرض أمام اللجنة، ورؤية أعضائها لوضع زوجي، طالبوه بالمشي، وهم يتضحكون «باستهزاء ومسخرة» وقرروا تحويل زوجي إلى الخليل، رغم أنَّ وضعه الصحي والجسدي لا يسمح باستمرار التنقل والسفر مسافات طويلة ومرهقة، لكنهم أصروا على الذهاب إلى الخليل».

تقول أبو شقرة: «لكنهم في اللجنة لم يتصلوا، وكأنهم نسوا أو تناسوا زوجي ووضعه، وبعد طول انتظار لاتصالهم بادرت واتصلت بهم، وذكرتهم بأنهم حولوا زوجي إلى الخليل دون تحديد وقت للمراجعة، وعند وصولنا الخليل وما تعرضنا له من معاناة هناك وانتظار مدة 3 ساعات، حولتنا لجنة الخليل إلى اللجنة العليا في رام الله، وبمراجعتها تعرضنا لنفس الإجراءات، ولم نتلق منهم رداً نهائياً إن كانوا رفضوا طلبنا بالإعفاء أو وافقوا عليه».

شكاوى لها علاقة بالكرامة الشخصية وأعضاء لجان يفقدون المهارة في تحديد أثر الإصابة على الشخص

وهو ما أكدته الدكتور زياد عمرو، عضو مجلس المفوضين في الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان (ديوان المظالم) بقوله: «سمعت شخصياً من أشخاص ذوي إعاقة كثيرين ممن تقدموا بشكاوى لها علاقة بالكرامة الشخصية، يتعرض الشخص منهم للفحص الطبي في اللجنة المحلية الصحية في وزارة الصحة، ثم يذهب ملفه إلى لجنة الإعفاء الجمركي، وإذا كان هناك إشكالية يتم إرجاع ملفه إلى اللجنة الطبية العليا، وأحياناً يتعرض للفحص من جديد، والمشاهدة في اللجنة التي معظم أعضائها



مهراان الطويل



عبير الاحمد



فادية ابو شقرة



الدكتور زياد عمرو



الدكتور عمر رحال



صلاح الدين سمارة



نزار بصلات



محمد القاضي



أشرف مجاهد



حمزة ناصر

الجمركي لتتناسب مع القانون، وليس مع اللائحة التنفيذية لعام 2010 المعمول فيها. مؤكداً أنهم بصدد تقديم طلب إلى مجلس الوزراء لتعديل اللائحة من أجل توسيع دائرة المستفيدين.

في حين تتمنى الأحمد أن يحصل كل معاق مهما كانت إعاقته على إعفاء جمركي، لذلك فإنها قالت: «نعكف في اللجنة على إعداد آلية لتعديل اللائحة التنفيذية، ورفعها لمجلس الوزراء، ويمكن ندخل فئات من المعاقين مثل الكفيفين لأن الكفيف أكثر الناس له الحق في الحصول على إعفاء سيارة بالإناية».

بينما يقول الدكتور رحال: «إنه من الأهمية بمكان مواءمة القوانين السارية فيما يخص الاتفاقيات الدولية للأشخاص ذوي الإعاقة، ومن المعيب أن يصنف المعاق بالشخص الذي لا يقدر على المشي فقط، فإذا القانون قاصر إلى هذه الدرجة، فبماذا يمكن تصنيف الأشخاص ذوي الإعاقة الآخرين، فهذا يتناقض مع الاتفاقيات الدولية ومع القوانين الفلسطينية السارية. لذا يجب إعادة النظر بالنصوص القانونية لإيجاد قانون يحترم إنسانية الإنسان».

يبقى أن نوضح بأن الإعفاء الجمركي يأتي ضمن الحقوق أو الخدمات التي تقدمها الدولة للأشخاص ذوي الإعاقة من أجل تسهيل انخراطهم في المجتمع على طريق الوصول بفلسطين كدولة جامعة يتمتع فيها الأشخاص كافة بالعدالة والعيش الكريم. وهو حق كفهله قانون حقوق المعوقين رقم 4 لعام 99 في أكثر من موقع، وكفله اللائحة التنفيذية للقانون وأيضاً الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، حيث أكدت حق الأشخاص ذوي الإعاقة في حرية الحركة والتنقل الشخصي.

والأشخاص ذوو الإعاقة، هم من أكثر الأشخاص مواجهة للتحديات التي تحد من إمكانية انخراطهم ومشاركتهم الفعلية في المجتمع بأمان وحرية وكرامة واستقلالية. لذلك المشرع الفلسطيني أقر في سنة 99 أنه يجب أن توفر الوسائل التي تضمن لهم حرية الحركة والتنقل من أجل المشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

والإعفاء الجمركي وحرية الحركة، مرتبطة في الحق بالتعليم والحصول على العلاج الطبي وممارسة الرياضة وكل الحقوق الأخرى، وفي ظل وجود مشكلة حقيقية في نظام مواصلات عام أو خدمات مواصلات عامة فعالة والتي تعد من أسس وحدة الشعوب في الكثير من دول العالم.

والنصوص التشريعية الحالية المتعلقة بالإعفاء الجمركي، تحتاج إلى تطوير، خاصة بعد انضمام فلسطين إلى الاتفاقيات الدولية وخاصة اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، عندنا القانون الفلسطيني يعرف قانون حقوق المعاق بطريقة، واللائحة التنفيذية الخاصة بالإعفاء الجمركي المعدلة في 2010 تعرف الأشخاص ذوي الإعاقة بطريقة مختلفة، وهذا تناقض، علينا حل مشكلته؛ لأنه يخرج الكثير من ذوي الإعاقة من دائرة الانتفاع بالحق أو من خدمة الإعفاء الجمركي.

الإعفاء إطلاقاً، ولا يرسل الأطفال منهم إلى المدارس، وحتى بعضهم موظفو دولة يستخدمون السيارات المعفاة من الجمارك فإن أصحاب الإعفاء الأشخاص ذوي الإعاقة لا يرون ولا يركبون السيارة، وهناك أحياناً يتم بيع السيارة واستخدامها لأغراض أخرى».

ويؤكد الطويل حالات الفساد والمحسوبيات في الحصول على إعفاء جمركي عندما قال: «جاري له ولد يعاني من إعاقة حركية، وعنده 3 سيارات، ونزل السيارة الرابعة من نوع مرسيدس 2016 في السوق، سعرها نصف مليون، وبالمقابل لدي زميل أو صديق راتبه 2000 شيكل غير قادر على الحصول على إعفاء جمركي، وبالتالي الموضوع غير مرتبط تماماً بالإعاقة ولا بنوعها، الإعاقة تصبح كشرط مبدئي للبدء بالمرفقات والتشخيص المهني الواضح وقياس حجم مساعدة الإعفاء بانخراط الشخص المعفي في المجتمع».

محسوبيات وواسطات وإشكالية كبيرة

ويستنتج الدكتور عمر رحال مدير مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية «شمس» أن هناك محسوبيات وواسطة وإشكالية كبيرة في موضوع الإعفاء الجمركي للأشخاص ذوي الإعاقة، لذا نجده يطالب الشباب والصبايا الذين يتعرضون لمثل هكذا مواقف أن يتقدموا بشكاوى للجهات الرسمية الحكومية أو مؤسسات المجتمع المدني.

القانون يجيز منحه الإعفاء واللجنة ترفض طلبه

وقضية ذي الإعاقة حمزة ناصر من رام الله لا تختلف عن قضية أبو شقرة إلا في نوع الإعاقة، فهو يعاني من إصابة بصرية جزئية، يقول: «قدمت للإعفاء الجمركي في مديرية شؤون رام الله، لكنهم رفضوا طلبي، بحجة أن شروط الإعفاء لا تنطبق على حالتي، لكنني أجتهد بأن القانون يجيز لي الإعفاء، أقرروا بذلك، لكنهم احتكموا لللائحة التنفيذية المتعارضة مع القانون، حينها طالبتهم بكتاب خطي لقرارهم «بالرفض» لكنهم رفضوا، والسؤال: إن كان هناك تعارض بين اللائحة والقانون، فمن الذي يحتكم له وهل اللائحة تقيد القانون أم العكس؟».

وهو ما يؤكد الدكتور عمرو، حينما قال: «اليوم نحن أمام قضية كثرت فيها الشكاوى، وكثر فيها الناس الذين توجهوا للهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان من أجل معالجتها. الشكاوى التي تصل للهيئة بعضها قضايا له علاقة بالإجراءات، وبعضها له علاقة بالنص القانوني، وغيرها له علاقة بأمور مختلفة».

لذلك طالب الدكتور عمرو، الدولة بتعديل اللائحة، وبأن تلتزم الجهات المختصة بالحفاظ على كرامة الناس بتحديد المعايير التي يحق للأشخاص بناء عليها الحصول على إعفاء جمركي بدقة متناهية، وأن يتم توسيع دائرة المستفيدين من الإعفاء

وطلع لزوجك إعفاء». ويتفق عمرو مع الآخرين عندما قال: «هناك الكثير من الأشخاص الذين يعانون من ظروف صعبة في الساق، وعدم القدرة على المشي، أو ضعف في إمكانية المشي لا يأخذون إعفاء جمركياً، بينما غيرهم إصاباتهم أخف منهم أخذوا الإعفاء، وهذا يعود أحياناً كما تبين إلى أخطاء أو مشاكل طبية، وأحياناً إلى بعض الأمور التي تحتاج إلى البحث، لأن بعض المواطنين يبالغون في عرض الإعاقة أو إظهار أن شدتها تؤثر عليهم بطريقة غير فعلية، وهذا الأمر لا يمكن إثباته بشكل سهل».

رشاوى وألعيب كثيرة في «منع أو منع» الإعفاء الجمركي

وهو أيضاً ما اتفق معهم عليه، ويؤكد صلاح الدين سمارة نائب رئيس الاتحاد للأشخاص ذوي الإعاقة، عندما كشف أنه كان يرفض التعامل مع أشخاص طيلة 15 سنة سابقة، قال: إن «منهم من كان يأخذ تنكة زيت، ومنهم من كان يحصل على 500 دينار مقابل إعطاء الإعفاء الجمركي لأشخاص لا تنطبق عليهم الشروط، ولا القانون ولا اللائحة التنفيذية، ولأنه أصبحت هناك ألعيب كثيرة في «منع أو منع»، طالبنا بعرض كل شخص ذوي إعاقة على لجنة مختصة».

موظفون في السلطة حصلوا على إعفاء جمركي عن أشقائهم

ويقتر مجاهد «إن ما نسبته 60% من الإعفاءات يساء استخدامه، 30% منها مبيعة مع الأسف» على حد تعبيره ووصفه. ويكشف مجاهد عن «أن موظفين في السلطة حصلوا على إعفاء جمركي لسيارات عن أخواتهم، أو إخوانهم المعاقين الذين لا نراهم إلا مرة في السنة، وعن ضبط حالات كثيرة لسيارات معفاة من الجمارك تعمل على الخط».

ويؤكد مجاهد، أن أعضاء اللجنة يجهدون بالبكاء عندما يشاهدون بعض حالات الأشخاص ذوي الإعاقة، ويأسف أن هؤلاء لا يرون سياراتهم إلا مرة في السنة، ويأسف كذلك لالتفاف البعض على اللجنة والقانون بادعائهم نقل أبنائهم أو أشقائهم المعاقين إلى المدارس «وندعمهم ليحصلوا على الإعفاء، ولكنهم يسيئون استخدام السيارات المعفاة من الجمارك، ولا حياة لمن تنادي».

يقول مجاهد: «نقف في صف المعاقين، ولكن على ذويهم ألا يعطونا مبررات التوقف عن التضامن معهم لسوء استخدامهم الإعفاء، في الوقت الذي نتعرض فيه لضغوط رسمية لضبط المركبات التي يساء استخدامها، ونضطر لتميرها هذه المرة والمرة القادمة ولكن... إلى متى؟»

وهنا انتقد الدكتور عمرو، عدم الرقابة المشددة على السيارات الممنوحة للأشخاص، وبخاصة فيما يتعلق بقضية الإنابة، ويقول: «عدد كبير من الناس الحاصلين على إعفاء جمركي بالإنابة لا يستفيد الأشخاص ذوو الإعاقة من هذا

تقرير

بدعم الصناديق العربية والإسلامية عبر صندوقي الأقصى والقدس بقيمة إجمالية سنوية 100 مليون دولار

ناصر قطامي مستشار رئيس الوزراء لشؤون الصناديق العربية والإسلامية يكشف لـ "الحدث" أولويات التدخل التي حددتها الحكومة الفلسطينية تشمل 220 مشروعًا تنمويًا في القطاعات كافة

إرادة سياسية حكومية لضبط كل هذه الأموال وإعادة توجيهها بما يخدم مصالح وأهداف شعبنا وإرادة بتوطين برنامج التمكين الاقتصادي (ديب) لتصبح إدارته فلسطينية بامتياز

توافق فلسطيني عربي إسلامي لإنشاء وقفية دولية لدعم التمكين الاقتصادي برأس مال أولي 500 مليون دولار مطلع العام القادم



أعلن الوزير ناصر قطامي مستشار رئيس الوزراء لشؤون الصناديق العربية والإسلامية، أن الصناديق العربية والإسلامية ستمول خلال 2017/2018 عبر صندوق الأقصى والقدس 220 مشروعًا تنمويًا في القطاعات كافة بقيمة إجمالية سنوية 100 مليون دولار، تصرف على شكل مشاريع لدعم المؤسسات المختلفة، بتخصيص 25% للتمكين الاقتصادي للأسر الفقيرة والعاطلين عن العمل، ومثلها للقدس والبلدة القديمة في الخليل ستزداد ضمن التدخلات الجديدة، وباقي القطاعات، بما فيها قطاعات الصحة والتعليم والزراعة تحصل على 10%، ومناطق «ج» وقطاع غزة هي الأكثر استهدافًا، من خلال التركيز على قطاعات مختلفة كاللغة والصحة، والتمكين الاقتصادي، والبنية التحتية، واستصلاح الأراضي، وتعبيد الطرق، ومعالجة أزمة نقص المياه والطاقة في بعض المناطق التي تحتاج إلى التدخل، وسيتم تقديم قائمة المشاريع المستهدفة في شهر تشرين الأول القادم.

الحدث - خاص

تنفيذ المشاريع منذ مطلع العام الحالي

وبحسب الآليات التي يعملون بها، قال الدكتور قطامي في لقاء صحفي خاص مع (للحدث): «إنَّ التخصيصات المالية تناقش في شهر تشرين الأول، ونحن اليوم بصدد مرحلة التحضيرات لبلورة المشاريع وصياغتها وإقرارها فلسطينيًا كمقدمة لترحها على اللجنة الإدارية لصندوق الأقصى والقدس لاعتمادها وتنفيذها، ولا بد من التوضيح أن تخصيصات مشاريع 2017 هي فعليًا تقرّ في شهر تشرين الأول من كل عام، لتدخل بعد إقرارها من اللجنة الإدارية حيز التنفيذ».

موارد الصندوق

وذكر قطامي بأنَّ جزءًا كبيرًا من موارد الصندوق جاء نتاج مقررات

تقدّر بأضعاف هذا المبلغ تضخ من قبل الصناديق السيادية، وتنفذ على شكل مشاريع، إمّا من خلال موضوعات الإعمار في غزة، أو تدخلات في القدس، أو في بعض المناطق المهمشة والمستهدفة من الاحتلال. وهنا يرى الدكتور قطامي، أنه إذا تمكّن من تجميع الجهد وتوحيد الموارد، سيكون له أثر وانعكاس إيجابي كبير على بنية التدخلات التي تقوم بها الصناديق لتخفيف حدة المعاناة لدى الفئات المستهدفة، والذين وصفهم بحراس الأرض في المناطق المعرضة للمصادرة.

عدد المشاريع التي تمّولها وتدعمها الصناديق

يقول الدكتور قطامي: «نقوم بتمويل مئات المشاريع سنويًا بحسب أولوياتها، وأحد الإشكاليات في إدارة هذا الملف أنه لم يكن لدينا في السابق رؤية وآليات في توثيق التدخلات التي قمنا بها وعرضها على المواطن والممول، ولكننا نسعى للأرشفة الرقمية وتخصيص منصة

القمم العربية، وتحديدًا بعد حصار الرئيس الشهيد ابو عمار عام 2000 إثر اندلاع انتفاضة الأقصى، وارتفاع حدة القمع الإسرائيلي بهدف تمكين صمود الشعب الفلسطيني، حيث قررت الدول العربية تخصيص 100 مليون دولار سنويًا من خلال مساهمات الدول تدفع لصالح صندوق القدس والأقصى، لكن نسبة الالتزام تقدر بالثلث فقط؛ بسبب ضعف إمكانيات بعض الدول، والأوضاع المتفجرة في العراق وسورية وليبيا واليمن، إضافة إليها اقتطاع نسبة 10% من أرباح خمسة صناديق سيادية (صندوق النقد العربي، والمصرف الإفريقي، والصندوق العربي في الكويت، والصندوق الزراعي، وهيئة ضمان الاستثمارات)، يتم تحويلها لصندوق الأقصى بقيمة تتراوح من 50-70 مليون دولار، حسب الأرباح المتحققة، وبالنتيجة؛ فإنَّ إجمالي قيمة الدعم يصل إلى 100 مليون دولار سنويًا. ليس هذا فحسب، وإنما يؤكد الوزير قطامي، أن هناك مبالغ إضافية

وأضاف: «أن الأون لأن تكون لدينا تدخلات استراتيجية عميقة لتثبيت مقومات الدولة ولتخفيف الأعباء على المواطنين، لا يمكن الحديث عن تعزيز صمود ونحن لدينا أعلى فاتورة هاتف وكهرباء ومياه في العالم، في حين أن أكثر من نصف المجتمع إما فقير أو عاطل عن العمل، وبالتالي اليوم ومن خلال جهات الاختصاص نسعى للقيام بتدخلات استراتيجية؛ ليكون لها أثر عميق على بنية وبيئة واستمرار المجتمع في قطاعات الطاقة والإسكان والبنية التحتية، وتوفير بدائل تخفف الأعباء عن المواطنين؛ لأنه لا يمكن أن يتم الحديث عن تعزيز صمود ولدينا غلاء معيشة فاحش، ودعم الاقتصاد من خلال إنشاء مناطق صناعية وتعزيز قدرة القطاع الخاص على تصنيع الكثير من المنتجات التي يحتاجها المواطن والتي هي مفقودة الآن، فعدد الصناعات الفلسطينية محدود، ودعم الاقتصاد من خلال تحسين بيئة وجودة المنتج الفلسطيني، وإنشاء مشاريع ضخمة من شأنه أن يقلل من نسبة الاستيراد ويدعم الإنتاج الفلسطيني وتقليل الكلفة على المواطن».

وقفة مرتقبة مع البنك الإسلامي للتنمية

وفي إطار دراسة تحديد أولويات التدخل، أكد قطامي أنهم سيجتمعون قريباً مع البنك الإسلامي للتنمية؛ لأنه جهة غير مانحة، وإنما يقدم قروضاً ميسرة على مدى زمني طويل وفترة سماح مناسبة. وقال: «القيام بهذه التدخلات الاقتصادية سيتم من خلال الاستثمار في قطاع الصحة، من خلال توفير منح من شأنه تحسين قدرات الدولة وقطاع وزارة الصحة في نوعية الخدمات المقدمة، وتوفير مئات الملايين على خزينة الدولة، وتحسين الخدمة للمواطن، وتوطين الخدمات الصحية في البلد سيكون له أثر عميق على تحسين جودة هذه التدخلات على المواطن وتخفيف الأعباء عنه، وبالتالي؛ تخفيض الموارد المخصصة».

انسجام أولويات الصناديق العربية مع أولويات التنمية الفلسطينية

ويؤكد الوزير قطامي أنهم وصلوا إلى حالة من الوضوح إلى درجة وجود تنسيق عالٍ ما بين المؤسسات المختلفة والصناديق العربية والإسلامية، وقال: «لا نعمل بموازنة عن باقي المؤسسات، لدينا لجنة فنية شكلت بقرار مجلس الوزراء تشارك فيها الوزارات ذات العلاقة كافة في تحديد أولويات التدخل والتي تنسجم مع استراتيجية هذه الوزارات، وتحقق التكامل وتمنع التضارب. بمعنى أي تدخلات في القطاع الصحي نقوم فيها كصناديق عربية وإسلامية تتم مع وزارة الصحة التي تسعى لمنع التضارب وتحقيق التكامل، وبالتالي الاستثمار بعد قرار تعزيز درجة التنسيق وتشكيل اللجنة الفنية يضمن التكامل في الأداء والوصول لنتائج أفضل».

وأضاف الدكتور قطامي: «هذا يسجل للحكومة وإرادتها في ضبط هذه التمويلات وتوجيهها بما يخدم الأولويات التي يحتاجها شعبنا، وخصوصاً أن عنوان أجندة السياسات «المواطن أولاً» وبالتالي أصبح واضحاً لدينا أي تدخلات في مجال البطالة نقوم فيها مع جهة الاختصاص، وهي وزارات العمل والاقتصاد والشؤون الاجتماعية، لذلك كل في مجاله تقتضي التنسيق معهم، ويتم التشاور معهم بشكل كامل في بلورة المشاريع ونوعية التدخلات المطلوب القيام بها».

وقال قطامي: «بتوجيهات رئيس الوزراء، وتحت العنوان الذي أطلق أثناء الإعلان عن أجندة السياسات (المواطن أولاً) لدينا فلسفة جديدة في إدارة هذا الملف من خلال المعايير التي يتم على ضوءها التمييز بين المشاريع المقدمة لنا، بحيث إن الأولوية المطلقة والقوى ستكون لمعالجة الإشكاليات الناشئة عن ممارسات وإجراءات المحتل الإسرائيلي في المناطق المستهدفة، ولا توجد لدينا حدود في عمليات التدخل، وللسنا محكومين بالاتفاقيات أو بحدود السياسة، إنما تطلب الأمر أن نكون موجودين على الجدار وخلفه، وفي المناطق الأكثر معاناة».

وبأسف قطامي؛ لأن أحد أهم المراجعات التي تم القيام بها أن جزءاً كبيراً من التدخلات في السابق كان يذهب باتجاه معالجة أثر السياسات الإسرائيلية على الأرض.

لكنه يقول: «اليوم منهجيتنا مختلفة؛ إذ يجب أن يعاد الاعتبار لثقافة المقاومة لدى شعبنا، والمطلوب اليوم تحقيق المنعة والصمود لجميع الفئات من أجل تعزيز قدرتهم على مواجهة السياسات الاحتلالية على قاعدة إفسالها، وأي تدخلات يجب أن تعمل في هذا الشأن يجب أن تكون مرتكزة على تحقيق المنعة من أجل تقصير عمر الاحتلال وليس التعايش مع إجراءاته».

واحدة من التوجهات الجديدة، فلا يكفي إعطاء قروض من خلال البنوك بشروط، أحياناً تكون تعجيزية وينسبة فائدة عالية، اليوم المطلوب دعم الجمعيات التعاونية للإسكان في داخل القدس المحتلة، حتى تتمكن من القيام بدورها في المحافظة على الأرض والإنسان وبقائه هناك، وقطعنا بتوجيهات رئيس الوزراء شوطاً كبيراً في هذا الموضوع، وقريباً جداً سيعمل عن إنشاء وعاء شفاف تشارك فيه المؤسسات المختصة كافة؛ من أجل القيام بسلسلة تدخلات في قطاع الإسكان يكون لها نفع كبير على المواطن المقدسي».

قطاع التمكين الاقتصادي وتوطين برنامج «ديب»

البطالة والفقير هما أكثر مشكلتين تواجهان شعبنا، فهناك حسب الإحصائيات أكثر من 320 ألف أسرة تعيش تحت خط الفقر، وأكثر من 400 ألف عاطل عن العمل، أغلبهم من الخريجين الجامعيين. من هنا، يؤكد الوزير قطامي أهمية قطاع التمكين الاقتصادي، ويقول: «من خلال برنامج التمكين الاقتصادي الذي كانت تدعمه الصندوق العربية والإسلامية، وضخ أموال ضخمة على مدار عشر السنوات الماضية، ساهمت فعلياً هذه الأموال بالتخفيف من هذه الظواهر، لكنها لم تسهم في الوصول إلى النتائج الفعلية المتوخاة من سلسلة التدخلات التي تم القيام بها. لذلك لدينا اليوم توجيهات من رئيس الوزراء وقرار حاسم بتوطين برنامج التمكين الاقتصادي «ديب»، بحيث تصبح إدارته فلسطينية بامتياز، وهو يعد قصة نجاح فلسطينية على مستوى الآليات والأطر ومنظومة محاربة انتشار الفقر، وهذا بشهادة وإقرار البنك الإسلامي للتنمية والذي عدّه قصة نجاح فلسطينية، ويمكن أن يتم تعميمها على الدول الأخرى التي تعاني من الظواهر نفسها».

ويضيف قطامي: «اليوم لدينا إرادة فلسطينية بتوطين هذا البرنامج، بحيث تصبح إدارته فلسطينية بامتياز، على أن يكون هناك اتفاق على إطار زمني من أجل خروج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدعم الشعب الفلسطيني (UNDP)، وسيقوم هذا البرنامج بمكوناته وآليات عمله من خلال تخصيصات جديدة؛ لأن التحدي الرئيسي الذي يواجهنا كمجتمع اليوم هو في التمكين الاقتصادي للقراء والعاطلين عن العمل، لذلك هناك توافق فلسطيني عربي إسلامي على إنشاء ووقفية دولية لدعم التمكين الاقتصادي تبدأ برأس مال 500 مليون دولار، وتعدّ حالياً اجتماعات تحضيرية بالتوافق مع منظمة مؤتمر التعاون الإسلامي والبنك الإسلامي للتنمية وفلسطين، من أجل التحضير لإطلاق هذه الوقفية في مطلع العام القادم».

ويؤكد قطامي، أن الجديد في هذه الوقفية أن كل أشكال الدعم التي كانت تأتي في السابق للصناديق هي دعم حكومي بالدرجة الأولى، دون مشاركة للقطاع الخاص العربي والإسلامي والأهلي العربي والإسلامي. ولكن بإنشاء هذه الوقفية ومشاركة ممثلين لهذه الفئات في تركيبها سيضمن مشاركة حقيقية للقطاع الخاص العربي والإسلامي والقطاع الأهلي بمؤسساته المختلفة لتوفير موارد جديدة لدعم التمكين الاقتصادي في فلسطين ودعم الصمود.

التواصل مع الصناديق لزيادة درجة التنسيق

يقول الوزير قطامي: «من خلال المنظومة الجديدة نسعى باتجاه التواصل مع هذه الصناديق لزيادة درجة التنسيق حتى نضمن الاستثمار الأمثل لهذه الأموال؛ لتكون مخصصة لتغطية الأولويات التي نحن بحاجة لها، والتي حددتها الحكومة، وأعتقد أنه الآن لدينا إرادة سياسية على الأقل من جانب الحكومة باتجاه ضبط كل هذه الأموال وإعادة توجيهها بما يخدم مصالح وأهداف أبناء شعبنا».

عدالة توزيع أموال المشاريع جغرافياً

ضمن الآلية الجديدة، يقول قطامي: «نسعى فعلياً ليكون لنا تأثير بنسبة 100% في تحديد أوجه التدخلات، وفي التزام الصناديق العربية والإسلامية بصندوق الأقصى واللجنة الإدارية وباعتماد المخصصات التي نرتبها كحكومة من خلال إدارة الصناديق العربية، لأننا الجهة الأقدر على تحديد الأولويات وأوجه استثمارها، خصوصاً أنه تم تشكيل لجنة فنية من مختلف الوزارات وممثلين عن القطاعين الخاص والأهلي من أجل تحديد أولويات التدخل، وفق معايير وأولويات تسهم في تحديد الفئات الأكثر تضرراً في مجتمعنا، وبما يضمن عدالة في التوزيع الجغرافي، وأحد المعايير التي نعمل عليها: عدالة في التوزيع الجغرافي والمناطق الأكثر تضرراً، وأهمها: القدس، البلدة القديمة في الخليل، مناطق المصنفة «ج» والمناطق المحيطة بالجدار وما وراءه، هذه الأولوية في التدخل لهذه القطاعات. إضافة إلى التوجه لإعطاء أولويات للتدخلات الاستراتيجية بالتنسيق مع البنك الإسلامي للتنمية».

إلكترونية بما يمكن المواطن الاطلاع على نوعية تدخلاتنا والمشاريع التي نفذت، وتمكينه أيضاً من التقدم للتعويض عن طريق هذه المنصة، وأن يرصد الأثر، تنفيذاً لتوجهات الشفافية على الآليات التي من خلالها تم اختيار المشاريع وتغطي القطاعات الأكثر تضرراً».

أجندة وطنية بامتياز لدعم الفئات الأكثر تضرراً

ويقول قطامي: «لا توجد لدينا أجندة سوى أن أجندتنا وطنية بامتياز لدعم الفئات الأكثر تضرراً، ومن خلال رصد التمويل الخارجي العربي أو الإسلامي أو حتى الدولي، هناك تراجع كبير على نوعية وشكل الدعم المخصص لفلسطين. وبالتالي، سنصل إلى وقت لن نجد فيه من يدعمنا، لذلك لدينا قرار وتوجيهات للاستثمار الأمثل في تحديد نوعية التدخلات ذات الاستدامة لتعزيز الصمود، وعليه؛ فإننا ندقق ونشترط على الجهات المتقدمة بطلب الحصول على التمويل والدعم أن يحقق أي مشروع معايير الاستدامة، وأن يكون مدرّاً للدخل، وأثره واضحاً على المواطن وفي تخفيف الأعباء عنه».

سقف تمويل المشروع وضمان عدالة التوزيع

ومع أن الوزير قطامي أكد وجود سقف محدد لتمويل المشاريع، لكنه قال: «الاحتياجات كبيرة بحكم أثر السياسات الإسرائيلية، وحتى نحقق أكبر عدالة في التوزيع لتغطية احتياجات الناس في مناطقهم، فهم يحتاجون لأن تكون لدينا تدخلات في مناطق صناعية ومشاريع استراتيجية من شأنها أن تزيد نسبة التشغيل، فلا بد أن يكون للحكومة والصناديق تدخل في قطاع الصناعات من خلال دعم إنشاء مصانع من أجل تشغيل أكبر عدد ممكن من العاطلين عن العمل وتوفير بدائل في السوق المحلية، فمن واجبنا أن نوفر لهم مقومات الحد الأدنى لاستمرار صمودهم».

أولويات التدخل للصناديق العربية والإسلامية

ويؤكد الدكتور قطامي، أن لديهم القدرة على تحليل أولويات التدخل، وأنهم يسعون لزيادة هذه الموارد من خلال جملة تدخلات يقومون بها مع الأشقاء العرب والمسلمين، «فلا بد من توفر الأفكار الجيدة، ولا بد من توفير الموارد المالية اللازمة، ولدينا قرارات عربية وإسلامية متقدمة كثيراً في دعم صمود شعبنا، ما ينقصنا إجراء المتابعة اللازمة من أجل تحويلها إلى ترجمات حقيقية على الأرض».

إنشاء أوعية وأطر شفافة ذات مصداقية

ويقول الدكتور قطامي، المشكلة التي نشأت في السابق والمطلوب التخلص منها حالياً هي العمل على إنشاء أوعية أو أطر شفافة ذات مصداقية بمشاركة الممولين العرب والمسلمين، ليتأكدوا أن الأموال في حال ضخها تنفق للمصدر المخصص لها في سبيل تعزيز صمود شعبنا. وخلق جملة تدخلات استراتيجية يكون لها انعكاس مباشر على تحسين شروط حياته، على أن تكون مبنية بمنهجية تضمن أوسع قاعدة من المشاركة، وما لمسناه أنه في السابق لم يكن فعلياً هناك تنسيق كافٍ للتدخلات ما بين الوزارات المختلفة والقطاعات الأهلية والخاص لضمان استثمار أمثل لهذه الموارد وأثر إيجابي مباشر على المواطن.

مراجعة دقيقة للسياسات والتدخلات

يؤكد الوزير قطامي أنهم يعكفون على مراجعة دقيقة للسياسات والتدخلات، وتنفيذها من خلال آليات جديدة تحقق أثر مباشر لتعزيز صمود المواطن عن طريق خفض فاتورة الكهرباء والماء والحد من غلاء المعيشة في المناطق المستهدفة، بحيث يكون التدخل مبنياً على ملامسة الاحتياجات الرئيسية للمواطنين.

وقال: «أي سياسة مقابلة تعدّ من جانبنا جوهرها يجب أن يكون مستنداً على حفاظ استمرار تواجد المواطنين في القدس المحتلة، وفي مناطق داخل جدار الفصل العنصري، وهذا يتطلب فعلياً توفير سلسلة من التدخلات في موضوع دعم قطاع الإسكان، لأنه الوحيد الذي من شأنه تثبيت صمود الناس ما وراء الجدار. والمطلوب من الحكومة ومن الصناديق العربية والإسلامية أن تكون لديها تدخلات استراتيجية في قطاع الإسكان في القدس المحتلة، لإعطاء بدائل ممكنة للناس هناك».

صندوق لدعم الإسكان في القدس

ولا يتحدث الدكتور قطامي هنا عن تدخلات مجانية، وإنما الفكرة اليوم تتجه حسب قوله: «باتجاه إنشاء صندوق لدعم الإسكان في القدس المحتلة، يتم رصد مبالغ ضخمة له حتى تتمكن من القيام بسلسلة من التدخلات، وإنشاء مشاريع إسكان بشروط ميسرة كثيراً للمواطنين هناك، حتى نستطيع الحفاظ على بقائهم في داخل الجدار، وهذه

يتوقع إقراره قبل نهاية العام الحالي مشروع قانون الشركات الفلسطيني يعيش حالة مخاض عسيرة بين المؤيدين لإقراره والمطالبين بالتأني وعدم الاستعجال

مسودة القانون الحالية بشكلها الحالي غير كافية كي تشكّل مسودة نهائية لائقة بالنقاط القانونية والتطور العصري المسودة تحتاج إلى المزيد من الدراسة الهادئة والواعية للخروج بمسودة ناضجة تشكّل أساساً لقانون شركات عصري

مقترحاتهم على المشروع: أهمها أنهم طالبوا من الواجب فسح المجال أمام تسجيل رأس مال الشركة بالعملات المتداولة الأخرى غير تلك التي حددها المشروع بالدينار الأردني. ويرون أنه يجب تعديل المادة رقم (91 - ج) والمتعلقة «لا يجوز أن يكون لعضو مجلس الإدارة مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في العقود والمشاريع والارتباطات التي تعقد مع الشركة أو لحسابها، إلا بموافقة الهيئة العامة غير العادية للشركة (لتصبح، بحيث تتطلب موافقة مجلس الإدارة فقط دون حق التصويت للعضو صاحب المصلحة، ودون الحاجة إلى موافقة الهيئة العامة) وكذلك المادة (156 - د) طالبوا بتعديلها موافقة مجلس الإدارة، وليس الهيئة العامة.

ويرون أن المادة (159 - ب) تتعارض مع قواعد الحوكمة، بحيث تنص على عدم جواز الجمع بين منصب عضو مجلس الإدارة ومنصب المدير العام أو الرئيس التنفيذي للشركة، في حين يجوز الجمع بين منصب عضو مجلس الإدارة ووظيفة تنفيذية أخرى بالشركة حسب ما نصت المادة.

ويرون أيضاً أنه من الواجب تعديل المادة (198 - ت)، بحيث يتم السماح للشركات الحليفة تملك أسهم في الشركة القابضة أو الشركة الأم، وفي المادة (198 - ث) يرون أنه من المنطقي مشاركة الشركة القابضة في عملية انتخاب مجلس إدارة شركة تابعة لها كونها مساهماً في هذه الشركة. ويؤكدون أنه من غير المنطقي في المادة (253) أن يتم إتاحة المجال أمام الشركات ببيع ممتلكاتها المرهونة، كونها غير مخولة بالتصرف، بما هو مرهون لجهات أخرى.

ويرى القطاع الخاص في ملاحظاته أن الباب الرابع عشر (الغرامات والعقوبات) بحاجة إلى مراجعة كاملة، لتوضيح بعض المصطلحات والمفاهيم ووضع أطرها القانونية وآليات تنفيذها وغير ذلك.

نفي وجود قضايا خلافية مع القطاع الخاص

ونفى المصري، وجود خلافات تتعلق ببند مواد القانون مع القطاع الخاص، وقال: «لا توجد قضايا خلافية مع القطاع الخاص، والذي أبدى ممثلوه بعض الملاحظات وتلقيها رسمياً، وكنا في الواقع معتمدين جزءاً منها، وعدّلنا على أجزاء منها».

ولكن المصري يقول: «هناك من ارتأى من القطاع الخاص وبعض القانونيين إرسال ملاحظاتهم واقتراحاتهم المتعلقة بالقانون إلى رئاسة الوزراء التي بدورها إعادتها لنا وتعاملنا معها بكل أريحية، ووضحنا أن هذا قانون لفلسطين وتهمنا المصلحة العامة، وإن كانت وجهات نظر، ممكن تخرج بمسودة تلبى احتياجاتنا وتطور الاقتصاد الوطني وتسهّل الإجراءات، وتخفف الأعباء عن المواطنين، وتكون مدخلاً لتوفير فرص عمل، ولدينا الاستعداد الكامل لاستقبال أي ملاحظات من قبل أي جهة ترتئي أنه يمكن أن يكون لها دور في خدمة الوطن، والباب ما زال مفتوحاً، وأعتقد أنه ستكون هناك إجراءات بالقرارات الثلاث للمسودة».

الاسترشاد بالتجارب ليكون قانون شركات فلسطينياً عصرياً ومتطوراً

من المتوقع إقرار قانون الشركات الفلسطيني الأول قبل نهاية العام الحالي، وسط مخاوف جهات عديدة من ضمنها بعض القطاع الخاص من أن يلقي هذا القانون مصير قانون الصناعة الذي أقر وأرُكن على الرف دون تفعيله؛ بسبب غياب لائحته التنفيذية، في حين ينظر إليه آخرون وعلى أهمية ما بذل من جهود من قبل وزارة الاقتصاد الوطني وغيرها من جهات الاختصاص، إلا أنهم يرون أن هذا القانون لا زال بحاجة للكثير من الدراسة والبحث، ويدعون إلى عدم الاستعجال في إقراره حتى تستكمل الدراسات والنقاشات كافة؛ بما يجعله قانوناً عصرياً،

المساهمة الخصوصية، وبعض الجهات ارتأت أن تكون مسؤولية المساهم في الشركات المساهمة الخصوصية أنه بالإمكان ملاحقته إذا كان الالتزام يتعلق بالحكومة أو بجهات أخرى».

يقول المصري: «إن الفريق الوطني أخذ بالاعتبار مواكبة التطور في العلاقات التجارية والانفتاح الاقتصادي والتغيرات الاقتصادية، فضلاً عن أن هذا يوحد الأحكام والإجراءات القانونية ما بين الضفة وقطاع غزة، وراعينا في المسودة حماية أقلية المستثمرين، وأضفنا أنواعاً جديدة من الشركات لم تكن موجودة، مثل شركة الشخص الواحد، وشركة الاستثمار المشترك، شركات الهيئات المحلية، الشركات ذات المسؤولية المحدودة، وأضفنا عدداً من أنواع الشركات تلبى احتياجات جميع المستثمرين وتوفر بيئة جاذبة وأمنة في فلسطين».

ويؤكد المصري، أن هذه وجهات نظر، ليس بالضرورة الأخذ بجميع الملاحظات والاقتراحات المقدمة، وإنما التي يعتقد الفريق واللجنة أنها تخدم المصلحة العامة بالإمكان. ولكن «جزءاً كبيراً من الملاحظات التي تلقيناها أخذناها بعين الاعتبار، لاعتقادنا أنها تخدم المصلحة العامة. وبالمجمل فإنها جاءت من المؤسسة الرسمية ومحامين وقانونيين». ويتوقع المصري، أن يُقر مشروع القانون قبل نهاية هذا العام، واصفاً إياه بالعصري والمتطور ويخدم مصلحة البلد، فقانون الشركات الأردني الحالي رقم 12 لسنة 1956 مضى عليه أكثر من 50 سنة، وإصدار قرار بقانون عام 2008 أضاف نوعاً جديداً من أنواع الشركات، ولكن هذا التعديل غير كافٍ، ولا يلبي التطور الهائل خلال السنوات الماضية.

ملاحظات القطاع الخاص (عامّة خاصة بالنسخة الأخيرة من مسودة مشروع قانون الشركات)

وإن كان رفض أو تهرب الكثير من ممثلي القطاع الخاص في الفريق الوطني واللجنة الفنية لمشروع القانون، فقد تمكنا من الحصول على نسخة من

الحدث- خاص

أما عديد جهات الاختصاص من القطاع الخاص فأتوا الصمت والالتزام بالسكوت وعدم التجاوب معنا في طرح الموضوع إعلامياً، فلم نجد منهم إلا الرفض في التحدث والتجاوب وإبداء الرأي أو حتى الكشف عن مقترحاتهم على مسودة مشروع القانون، وهناك من الممثلين في الفريق الوطني واللجنة الفنية الخاصة بمناقشة مسودة القانون الذين رغم عضويتهم فيها إلا أنهم تقدموا بملاحظاتهم وأرائهم ومقترحاتهم لرئاسة الوزراء مباشرة، وبدورها أعادت تلك المقترحات والملاحظات إلى الفريق الوطني لمناقشتها.

مسودة القانون في مجلس الوزراء

واستناداً لكل ما قيل ويقال عن مسودة مشروع قانون الشركات الفلسطيني، فإن طارق المصري- مدير عام تسجيل الشركات ومسجل الأموال المنقولة في وزارة الاقتصاد الوطني، يؤكد أن مسودة القانون حالياً في مجلس الوزراء من أجل استكمال إجراءات إقرارها حسب الأصول، بعد أن عممت على جميع الوزارات والمؤسسات ذات العلاقة، «وتلقينا عدداً من الملاحظات والاقتراحات والتعديلات من جهات متعددة، بضمنها وزارات العمل، العدل والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات النيابة العامة وبعض مكاتب المحاماة، وتمّ تضمين جزء كبير منها في المسودة. ويعتقد البعض أنها تعديلات شكلية، جزء كان فيها يتعلق بترتيب المواد؛ بحيث تكون المادة العامة قبل الخاصة وهكذا».

نوعية التدخلات والاقتراحات

يقول المصري: «كانت هذه الملاحظات فيها اجتهادات ووجهات نظر في بعض التعريفات، واسم القانون، وأشياء أخرى تتعلق بتعريف دائرة مراقبة الشركات، جهات أخرى اقترحت أن نعدل في مسؤولية المساهم في الشركة



بسام ولويل



طارق المصري



هيثم الزغبى

بذلت في إعدادها من كامل أعضاء اللجنة وبالأخص الكادر الممثل لوزارة الاقتصاد، إلا أنها لا زالت غير مكتملة وأن إقرار هذه المسودة قد يؤثر سلباً على تنظيم قطاع الشركات خاصة أن المسودة برأيه جاءت مفتقرة لرؤيا كافية وواضحة كما وتنقصها الكثير من الصياغة القانونية المحكمة والدقيقة، ويشير أن صياغة المسودة جاءت وللأسف في كثير من الأحيان ضعيفة ومبهمة بحيث تترك مجالاً كبيراً للتفسير والاجتهاد والتأويل الأمر الذي يجعلها غير كافية كي تشكل مسودة نهائية يمكنها أن تواكب التطور القانوني والعصري في العمل التجاري بشكل عام وعمل الشركات بشكل خاص، فهي لا زالت بحاجة الى مزيد من العمل والتنسيق مع الجهات المعنية بما في ذلك سلطة النقد وهيئة سوق رأس المال ومراقب الشركات ومؤسسات القطاع الخاص بحيث يتم هذا التنسيق ضمن آليات عمل مكثفة وواضحة وفاعلة وتراعي الآراء المختلفة وتخضع لسقوف زمنية محددة.

ويشدد الزغبى على أهمية وجود ترابط بين مشروع قانون الشركات بالقوانين الأخرى النافذة ذات العلاقة، بحيث يمكن من خلال قانون الشركات التكامل مع القوانين الأخرى المتصادم بها أو خلق مرجعيات بيروقراطية إضافية، كما شدد على أهمية تحقيق التوازن فيما بين حرية التعاقد بين المستثمرين، وبين الرقابة البناءة للحكومة، فالمسودة المقترحة جاءت موعلة بالتفاصيل وتعطي دوراً رقابياً واجرائياً مكثفاً وتدخلاً مبالغاً فيه، وهذا أمر غير واقعي في التطبيق ولا ينسجم مع آلية عمل الشركات بل يعيقها، الأمر الذي يتوجب مراجعته والوقوف على آثاره، خاصة أنه سينعكس سلباً وسيؤدى عملياً الى الإحجام عن الاستثمار وإرهاق الجهات الرقابية بشكل كبير، واللجوء المكثف للمحاكم فيما بين الشركاء والمستثمرين وحتى مع الحكومة. ولا يتجاهل الزغبى الأهمية الجوهرية الكبيرة للقانون لذلك فإنه يشدد على انه يجب اعطاؤه المزيد من الدراسة ووضع آلية عمل فاعلة لإنجازه وصياغته بشكل نهائي وحرفي ومهني دقيق بشكل يرسم التوازن بين دور الحكومة الرقابي ودور القطاع الخاص الاستثماري حتى يتم الوصول الى نسخة متناسقة تكفل الحرية الاستثمارية للقطاع الخاص برقابة فاعلة ومتوازنة من المرجعيات الرسمية.

وأضاف الزغبى ان المنحى الجديد الذي تتجه إليه قوانين الشركات المقارنة يقوم على رؤية تركز على فكرة إعطاء المساحات للمستثمرين في الشركات يمكن من خلالها رسم العلاقة فيما بينهم ضمن تعاقدات واتفاقيات تشجعهم على الاستثمار والتطور، ولكن ضمن ضوابط صارمة يضعها القانون، إلا أن النسخة الحالية من مسودة القانون جاءت تقليدية تتعامل مع قوالب جاهزة وجامدة ومفصلة لاتنسجم مع هذا التوجه، ولا تتفق مع هذه الرؤية.

وبإيجاز يرى الزغبى ان المسودة تحتاج الى المزيد من الدراسة الهادئة والواعية للخروج بمسودة ناضجة تشكل اساساً لقانون شركات عصري يسمح للرقى والتطور في هذا المجال وذلك لما لهذا القانون تأثير جوهري على كافة القطاعات، كما يرى أهمية وضرورة تمكين وتأهيل دائرة مراقب الشركات والجهات المعنية لاحتضان مقتضيات القانون الجديد قبل اصداره وتوفير المصادر البشرية والمادية لاستيعاب تبعات القانون الجديد، لأن القانون الجديد يلقي مسؤوليات خطيرة وحساسة على دائرة مراقب الشركات، ومن الخطورة ان يتم اصدار القانون قبل تهيئة آليات متوازنة لتطبيقه بشكل سليم لأن خلاف ذلك سيؤدى الى ارتباك كبير وتشويش على بيئة الاعمال.

وبالخلاصة يقول الزغبى يجب أن نبدأ من حيث انتهى الآخرون ولا نريد ان نعيد اخطاء دول الجوار التي اضطرت لتعديل قوانينها كي تتبنى مؤخرًا أفكاراً واقعياً محفزاً ومتوازناً في صياغتها لقوانين الشركات والآليات تطبيقها.

الوزراء. على نقيض القانون الحالي المطبق الذي يشترط أن يكون حد أدنى للعاملين في الشركة عاملين باستثناء المساهمة العامة، حيث يشترط أن يكون بحد أدنى 7 عمال.

تحديات تطبيق القانون في حال إقراره

يقول المصري: «بعد إقرار مشروع القانون، فإنه يحتاج إلى جهد كبير لتطبيقه وخاصة في قطاع غزة، ونتمنى أن يتم إقراره في أسرع وقت ممكن، ومن ثم البدء بتطبيقه، ولكنه يحتاج إلى جهد ووحدة تدريبات لأننا أضفنا أنواعاً جديدة من الشركات سيتم التعامل معها لأول مرة، أعتقد أن الطاقم المتوفر حالياً لديه الكفاءة والقدرة على التعامل مع القانون بعد إقراره، ولكن يحتاج إلى مزيد من الأشخاص وإلى توسيع دائرة مراقبة الشركات».

خطوات متقدمة

ويؤكد المصري أن مشروع القانون خطأ خطوات جيدة في المراجعة وإدراج الملاحظات والتعديلات عليه، وقال: «هناك إرادة حقيقية من القيادة والحكومة لإقراره، وسيجذب استثمارات أموال، ويلبي المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية والشبابية، وسيستجيب للاستثمار في أكثر من نوع من الشركات دون أن يكون محصوراً في شركات معينة».

التحدي الكبير في إعداد لائحته التنفيذية

بينما أفاد بسام ولويل رئيس مجلس إدارة شركة أريحا لتطوير وإدارة وتشغيل المنطقة الزراعية الصناعية، رئيس الاتحاد العام للصناعات، أنه قام بتعميم المسودة الأولى لمشروع القانون عندما كان أمين سر المجلس التنسيقي لمؤسسات القطاع الخاص على جميع الأعضاء، لكنه لم يتلقَ حينها أي رد أو اقتراح أو ملاحظات منهم عليه.

لكن ولويل أكد أن استناداً لما سمعه من جهات رسمية بأن القانون تضمن أموراً وقضايا عصرية متقدمة تتوافق مع تطلعات الاقتصاد الدولي والعولمة. ويرى أن التحدي الكبير في إعداد لائحة القانون التنفيذية، ويخشى أن يكون مصيره مصير قانون الصناعة الذي أقر قبل 4 سنوات، وهو ملقى على الرف دون أن يعد له لائحة تنفيذية.

وقال: «لا نريد قوانين دون أن تنفذ، فالعبرة في تنفيذ القانون وسرعة النظام القضائي كله، ومراقب الشركات وكل الأطراف ذات العلاقة، بأن يجدوا له لوائح تنفيذية، هذا المهم والتحدي الكبير».

عدم إقراره لغاية الآن ظم

ويعد ولويل عدم إقرار قانون الشركات لغاية الآن ظلماً، وليس جيداً والعبرة أيضاً في التنفيذ، وألا يدرج على الرف مثل قانون الصناعة ونترقب وننتظر إعداد لوائح تنفيذية له، ويأمل كقطاع خاص ألا يكون هناك تأخير أكثر في إقراره من مجلس الوزراء.

يحتاج إلى دراسة إضافية وتعاون جميع الجهات المعنية

يرى المحامي هيثم الزغبى الخبير والمستشار القانوني لعدد من شركات ومؤسسات القطاع الخاص، والذي كان عضواً في اللجنة الفنية والفريق الوطني كمثل عن القطاع الخاص، ان مسودة مشروع قانون الشركات الفلسطيني بالرغم من محاولتها مواكبة التطور وتقديم مفاهيم جديدة، إلا انها لا زالت غير جاهزة وهي بحاجة ماسة الى دراسة إضافية وتعاون فيما بين الجهات المعنية في اصدارها بشكل أكثر شمولاً، وبشكل يعالج الواقع الفلسطيني، ويبنى على ما هو قائم، ويستفيد من التجربة بصورة حرفية. يرى الزغبى أن المسودة بشكلها الحالي وبالرغم من الجهود الكبيرة التي

ويؤكد أنهم استرشدوا بالتجارب الأردنية والكويتية وقانون الشركات القطري والإمارات العربية المتحدة، وقال: «حاولنا أن يكون القانون بأفضل الممارسات الدولية يراعي خصوصية وضعنا الفلسطيني، ويلبي احتياجات الناس والقطاع الخاص بالدرجة الأولى. ومما لا شك فيه سيكون قانون شركات فلسطينياً عصرياً ومتطوراً ولأول مرة».

انعكاسه على الشركات وإنعاش الاقتصاد

ويرى المصري، أنه سيكون للقانون دور كبير في إنعاش الاقتصاد الوطني من زاوية تعدد أنواع الشركات، والذي سيكون له دور في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وسيكون مدخلاً لخلق فرص عمل جديدة، وركزنا في مسودة القانون على تسهيل الإجراءات، وتقليل الفترات الزمنية في إنجاز المعاملات، وسحب بعض من صلاحيات الوزير، ومنحت لمراقب الشركات، الذي أيضاً سحب منه صلاحيات ومنحت لدائرة مراقبة الشركات على غرار ما هو موجود في الأردن.

القانون لا يزيد الرقابة على الشركات لكنه يحد من التجاوزات

ويؤكد المصري، أنه لن يكون هناك زيادة في الرقابة، بقدر ما هو تنظيم لعمل هذه الشركات، فهناك شركات كثيرة تؤسس، ولا تعمل لظروف مختلفة، إضافة إلى عدم الحصول على ترخيص من جهات الاختصاص، وقد يتطلب في بعض الأحيان حصول أصحاب الشركة على ترخيص من نوع معين، قد لا يتمكنون من الحصول عليه، وبالتالي الشركة قد لا تعمل وقد يمضي عليها سنوات دون عمل.

وبالتالي، يقول المصري: «حاولنا في مشروع القانون معالجة الإشكاليات قدر الإمكان في الواقع الحالي التي لم يعالجها قانون الشركات ساري المفعول، وأضفنا أنواعاً جديدة، وسهّلنا الإجراءات، ووضحنا العلاقة ما بين الشركاء فيما بينهم، واجراءات التصفية بشكل اوسع، واستعرضنا بعض القضايا المتعلقة بموضوع الشركات المتعثرة التي عرفناها، بأن هذه الشركات غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها سواء كان مالياً أو إدارياً».

تسجيل أكثر من شركة

ويؤكد المصري، أنه لا يوجد ما يمنع قانوناً أن يسجل الشخص أكثر من شركة باسمه، ولكن يجب تحديد نوع الشركة المراد العمل فيها، ففي قانون الشركات الحالي الشركات العادية العامة اشترطت بأن الشركة لا يجوز له أن يمارس أعمالاً مشابهة لشركته، إلا بموافقة جميع الشركاء خطياً».

شركة الشخص الواحد

ويقول المصري: «أضفنا نوعاً جديداً من الشركات اسمها شركة الشخص الواحد، وهذا النوع لم يكن موجوداً في قانون الشركات المطبق حالياً، أضفنا هذا النوع كما أضفنا أحكاماً وإجراءات تتعلق في إمكانية تملك الشخص الواحد للشركة، وهذا سيفتح المجال لتشجيع الكثير من المستثمرين للاستثمار، وليسجلوا شركات لهم، وهناك الكثير من الناس لا يرغبون ولا يفضلون مشاركة أحد، على نقيض القانون الحالي الذي يمنع تأسيس شركة، فيضطر إلى إحضار شريك آخر للمساهمة معه فيها».

زوال شرط رأس المال التأسيسي وعدد العمال

ويؤكد المصري، أن مسودة القانون لا لتشترط رأس مال محدد وعدد عمال لإنشاء الشركة وإطلاق أعمالها، فلم يطرق مشروع القانون لأي مبالغ تتعلق برأس مال الشركة، وسيتم إقراره إصدار نظام أو لائحة تنفيذية عن مجلس

ترجمة "الحدث" كتاب الاغتيال

الحلقة الخامسة

جذور قاتلة

قصة العصابات اليهودية واغتيال رؤساء البلديات في الثمانينيات

ترجمة الحدث- عصمت منصور

قائد الجيش يضحى برفيقه لخدمة العصابات

شعر قائد العمليات في جيش الاحتلال في رام الله الكابتن جيلو روني بشعور سيئ، لا بل سيئ جداً، في الساعات الباكرة من صباح الثاني من حزيران 1980 عندما دخل رئيس بلدية نابلس إلى سيارته التي انفجرت به عبوة ناسفة وضعت أسفلها لحظات بعد تشغيلها.

الشكعة أصيب بجروح بالغة نقل على إثرها إلى المستشفى في نابلس، وهناك اضطروا إلى قطع رجله اليمينيتين. في ذات الصباح دخل كريم خلف رئيس بلدية رام الله إلى سيارته هو الآخر ليواجه نفس المصير ويفقد إحدى رجله.

الانفجاران جعلاً أجهزة الأمن في إسرائيل توقن أن هناك من يستهدف رؤساء البلديات في الضفة، ورؤساء البلديات أيضاً أدركوا أنهم تحت الاستهداف، وخشوا من الدخول في سياراتهم خشية وجود عبوات ناسفة أسفلها.

الكابتن جيلو أرسل إلى بيت رئيس بلدية البيرة إبراهيم الطويل بشكل عاجل ومعه رفيقه خبير المتفجرات سليمان حرباوي من أجل إنقاذ رئيس البلدية من مواجهة مصير زملاء.

حرباوي قدر أن وضع عبوة في سيارة الطويل سيكون حتماً بداخلها تماماً، كما حدث مع زميله ولكن السيارة التي وضعت داخل كراج قرب البيت جعلته يقترب من الباب للوصول إليها، ولحظات بعد محاولة فتح الباب وقع الانفجار الضخم الذي أدى إلى إصابته بالعمى وفقدان عينيه.

الكابتن جيلو أصيب بالصدمة ورغم أنه لم يصب في الانفجار إلا أنه شعر بشكل سيئ، ونقل هو الآخر إلى المستشفى.

زملاؤه ظنوا أنه أصيب بهذا الشعور نتيجة إصابة رفيقه الذي فقد عينيه، وسيعيش بقيه حياته أعمى دون أن يتخيل أبداً من قاداته أنه يقف خلف سلسلة التفجيرات التي استهدفت رؤساء البلديات، ولم يعرفوا أيضاً أن مهمته

كانت في إطار العصابة اليهودية هي ضمان عدم إصابة أي من جنود الاحتلال جراء الانفجارات.

لقد فشل في مهمته، ولم ينجح في منع إصابة رفيقه خبير المتفجرات، الذي رآه وهو يقترب ليفتح الباب الذي كان يعرف أن هناك عبوة مزروعة بداخله، واختار أن يصمت على أن ينقذه، وأن يضحى به؛ كي لا يفصح أمر العصابة التي ينتمي إليها.

قصة العصابة اليهودية بدأت قبل شهر من التفجيرات، ففي عشية يوم السبت خرجت مجموعة من اليهود المتدينين من بيت هداسا في الخليل، وألقيت باتجاههم قنبلة أدت إلى قتل ستة منهم.

في جنازة أحدهم ويدعى الي هزاهف حضر الكثير من المعزين من الخليل وكريات أربع من بينهم مناحم ليفني، وهو مهندس وكابتن في الجيش ذاع صيته كخبير في المتفجرات، وتمتع باحترام كبير في أوساط المستوطنين. شارك في الجنازة أيضاً صديقه يتسحاق جينرام من مستوطنة رمات مجشميم.

الجنازة تتحول إلى غرفة عمليات للانتقام

جينرام اقترب من ليفني، وقال له: إنه لا يجب المرور على الحادث مرور الكرام، ليرد عليه ليفني أنه ليس الوحيد الذي يفكر في ذلك.

جينرام طرق باباً مفتوحاً؛ لأن ليفني عملياً قد بدأ في العمل، وكان توجه إلى يهودا عتصيون من سكان مستوطنة عوفرا، والذي شغل هو الآخر مهمة خبير متفجرات في الجيش وعرض عليه تشكيل خلية للانتقام من رؤساء البلديات في الضفة المحتلة، والذين شكلوا معاً ما عرف باسم لجنة التوجيه الوطني.

ليفني لم يخطط لقتلهم، بل إصابتهم وجعلهم عبرة لردع الآخرين، ووقف العمليات الموجهة ضد اليهود.

عتصيون انضم للمجموعة، وعلى مدار شهر خططوا، وبشكل مكثف ومتواصل في كيفية الانتقام، حيث قسموا أنفسهم إلى خمس خلايا منفصلة من الأشخاص الذين جندوهم لهذه المهمة.

من بين الأسماء التي اشتركت في الخلايا كان زئاف حيفر

من كريات أربعة اوري مائير، وهو طيار من هضبة الجولان وموشي زار من كرني شمرون والصحفي حجابي سيجل وبتنان نتزون وعيرا رقفورت، وضابطان من الجيش يعملان هما الكابتن شلومو ليفتان من وحدة الضفة الغربية والكابتن جيلو روني وهو مسؤول العمليات في رام الله، بالإضافة إلى آخرين من مستوطنات الخليل والجولان.

ليفني كان المسؤول عن اختيار أماكن العمليات وطريقة العمل، وتصنيع العبوات وتدريب أعضاء الخلايا على كيفية استخدامها، وهذا ما قام به في أحد جبال القدس. المواد المتفجرة أحضرها ليفني من معسكر لجيش الاحتلال في الجولان، حيث وضعها في صناديق خشبية، بينما قام يهودا عتصيون بجمع السلاح والمراقبة والإشراف على تدريب المخربين، بينما الهدف الذي تدربت عليه الخلايا كان كيفية زرع عبوة والعودة دون أن يكتشف أمرهم أحد.

الأهداف تم اختيارها والتاريخ حدد في ذكرى مرور شهر على عملية إلقاء القنبلة وقتل ستة مستوطنين في الخليل. خرجت الخلايا لتنفيذ المهمة في الليل حيث استطاعت ثلاثة منها وضع العبوات، وهي التي أدت إلى إصابة رئيس بلدية نابلس ورام الله والبيرة، بينما خليتان لم تتمكنوا من الوصول إلى بيت رؤساء البلديات في بيت لحم والقدس.

في الصباح أصابت الأخبار التي تحدثت عن الانفجارات إسرائيل بالصدمة، والعالم جميعه تحدث عنها حتى الإدارة الأمريكية ذاتها أدانت التفجيرات، وحركة فتح هددت بتنفيذ عمليات رداً عليها، متهمه بيغن بالمسؤولية عنها، كما صرح الشهيد خليل الوزير أبو جهاد في حينه. لكن المفاجأة الأكبر كانت لدى أجهزة الأمن وجهاز الأمن العام «الشاباك» تحديداً والذي وصف أحد قاداته (يعقوب بييري) العمليات بالفشل الاستخباراتي الكبير.

كان من المفروغ منه أن من يقف خلف العمليات هي عصابات يهودية، ولكن الشاباك لم يكن يملك أي معلومة أو طرف خيط عن المنفذين؛ لأنه لم يكن يجمع معلومات عن المستوطنين وكانت المهمة بالنسبة لقادة الجهاز كالبحت عن ابرة في كوم قش وسط الظلام.

الشاباك افترض أن الخلية لا بد أن تفكر في الانتقام؛ لأنه الدافع الأساسي الذي يحركها، وأن العملية لن تمر بهدوء. بالفعل وكالمعتاد، وقبل أسبوع من مرور ذكرى الثلاثين على العملية هاجمت العصابة الكلية الإسلامية في الخليل والتي وقع عليها الاختيار كي تكون هدف الانتقام، حيث حضر ثلاثة مستوطنين ملثمين تمامًا عندما خرج الطلاب للساحة، وأخرجوا أسلحتهم النارية، وأطلقوا النار على الطلاب دون تمييز، وبعد ذلك قاموا بإلقاء قنبلة وسط جموع الطلاب؛ ما أدى إلى استشهاد ثلاثة طلاب، وإصابة ٣٣ آخرين بجروح مختلفة.

رجال الأمن الذين وصلوا إلى المكان قالوا: إن العملية نفذت بمستوى عسكري رفيع وحرفي جدًا، إن كان في التخطيط أو في مرحلة التنفيذ.

تبين بعدها أن العملية بادر إليها شاول نير، والذي يعد مساعد ليفني، وأن الاثنين أجريا جولات فحص ومراقبة للمكان، وتفقدوا الكلية، وإنهما قررا استخدام الكلاشنكوف تحديداً في تنفيذها والقنابل المتفجرة.

ليفني أيضا اهتم بإحضار سيارة من نوع بيجو ٤٠٥، والتي كانت شائعة الاستخدام في الخليل في أوساط السكان العرب كي لا تثير الشكوك.

أحد شهود العيان قال: إنه شاهد السيارة، وهي تفر من المكان وقدم للمحققين معلومة قيمة جدًا، وهي أن السيارة لم تحتوِ خطوطاً زاهية، وأن جزءاً منها طلي بالأسود.

في هذه الأثناء عقد اجتماع خاص لطاقم من الشاباك الذي اعتاد الاجتماع بشكل أسبوعي، وهو طاقم عين كرمي جيلون لبتراسه وخصص تحت اسم القسم اليهودي في الشاباك، حيث أعطي تفويضاً كاملاً للبحث والتحقيق والتخطيط وتجنيد عملاء من بين صفوف المستوطنين.

نتائج التحقيق الأولية أفادت ان العمليات نفذت بدقة متناهية، وبشكل احترافي، وأن من يقف خلفها محترفون من الدرجة الأولى، وأن المواد المستخدمة من النوع الذي يملكه الجيش فقط، ولكن هذه النتائج لم تنجح في تقريب الشاباك من الخلايا؛ لأن جمهور المستوطنين احتضن الخلايا، وغطى عليها، ولم يقدم أي معلومة يمكن أن تساعد في الوصول اليهم، كما أن أعضاء الخلايا أنفسهم اختفوا، ولم يقوموا بأي نشاط آخر يمكن أن يدل عليهم.

بدأت المعلومات ترد للشاباك بشكل متقطع، وإحداها تحدثت عن مستوطن له قصة حب خارج الزواج من مستوطنة كريات أربع وهذه القصة التي وصلت للشاباك حاول الجهاز استغلالها لتجنيد زرعة بين المستوطنين، إلا أن رئيس الجهاز رفض هذا الأسلوب مع المستوطنين، لا بل وبخ الضباط الذين حملوا له الاقتراح، معتبرا أن هذا أسلوب مرفوض لجمع المعلومات.

في السابع من تموز ١٩٨٣ قتل اهارون جروس، وهو طالب في معهد ديني في كريات أربع بجانب السوق في الخليل.

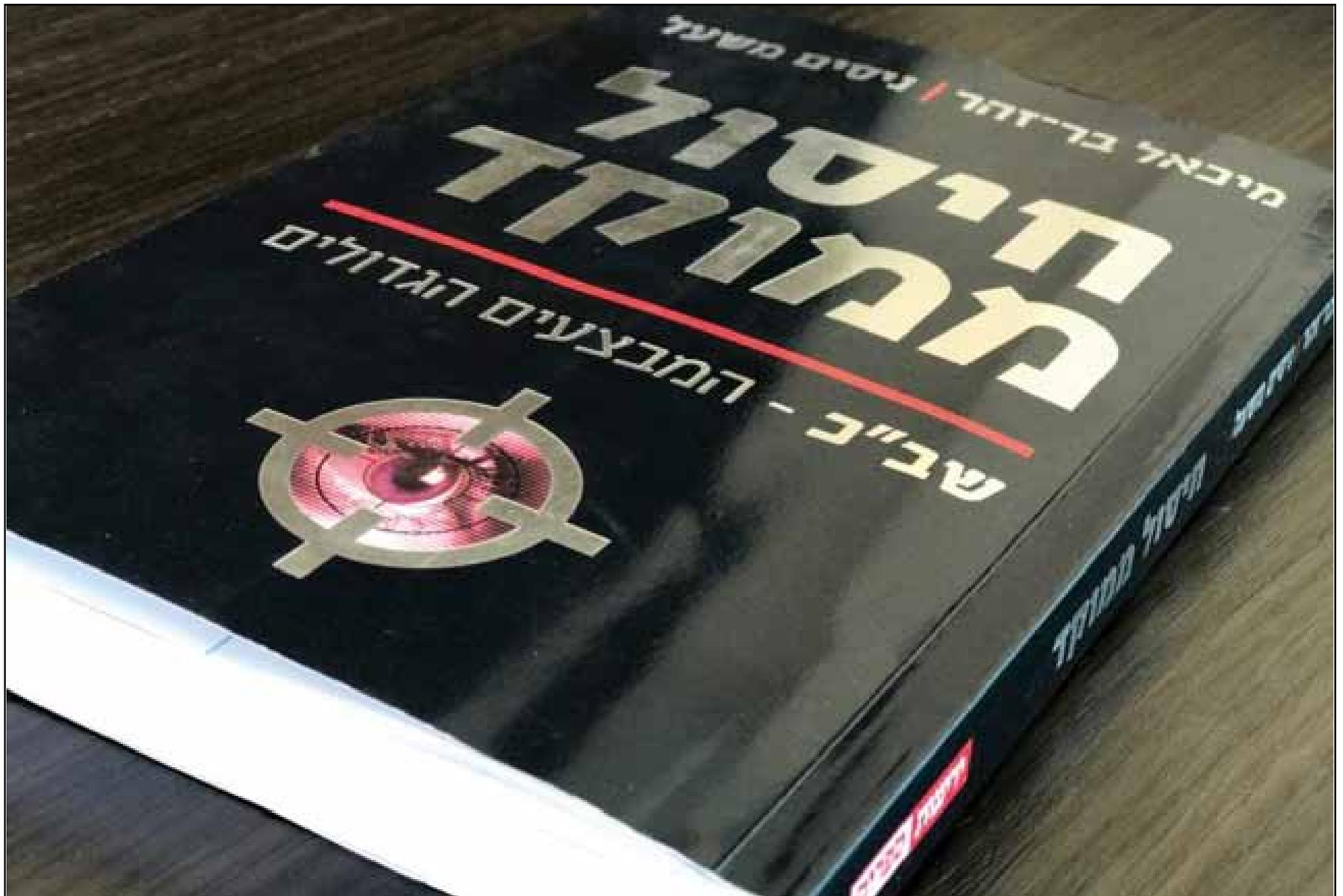
عقد رئيس الشاباك ابراهام احيطيبي جلسة طارئة لقادة الجهاز في أجواء مشحونة وصعبة جداً وقال لهم: العدو الذي نلاحقه ليس من السهل الإمساك به؛ لأنه جاء من بين صفوفنا، وأنا أعتقد أنه سيصمد طويلاً، وسيأكلنا من الداخل مثل السرطان.

لم يكن يعلم في حينها أنه يطلق نبوءة ستتحقق، وأن أمر الكشف عن الخلية سيستغرق أربع سنوات كاملة.

نقطة التحول الرئيسية التي حدثت وقربت الشاباك من العصابة كانت في ٢٨-٣-١٩٨٢ عندما قدم عامل كهرباء في أحد ورش البناء شكوى للشرطة، والشرطة رفعتها للشاباك حول وجود عبوة ناسفة ملفوفة في أوراق صحف. العامل خاف الاقتراب من العبوة، وظن أنها موجهة ضد المستوطنين، ولم يسمح لأحد من العمال بالتحرك إلى أن جاء ضابط أمن المجلس في المستوطنة وأزال العبوة.

الفحص الأولي للشاباك كان للصحف التي لفت بها العبوة، حيث تبين أنها تعود لتاريخ ٢-٦-١٩٨٠، وهو تاريخ تنفيذ العمليات ضد رؤساء البلديات.

ضابط الأمن في المستوطنة واسمه زامبيش، وزميله روزنتال اعتقلا من قبل الشاباك، ولكنهما ادعيا أن العامل هو الذي أحضر العبوة، وأنهما أتلهاها على تلة قريبة في الخليل، ونفيا أن لهما أي علاقة في العمليات التي استهدفت رؤساء البلديات، ورفضاً أن يتم فحصهما على جهاز كشف الكذب الخاص بالشاباك.



لا تدرسي الإعلام

يدرسه بشكل شامل كالصحافة والإذاعة والتلفزيون والإعلام المجتمعي.

فالمستقبل في الإعلام والصحافة -بحسب أبو الرب- هو لصحافة المعرفة والسوشيال ميديا، وليس للصحافة الخبرية، وهي صحافة مصبوغة بصبغة ثقافية ومطعمة بأشكال تسويقية وتفاعلية.

وقال أبو الرب: إن هذا الأسلوب في الصحافة يحتاج لتقافة ولغة تسويقية، ولهذا؛ فإن جزءاً كبيراً من إعداد الخريجين يحتاج لدراسة السوق، لكن هناك جانب أكبر يقع على عاتق الخريج نفسه من حيث تحسين مهاراته وتقوية ثقافته.

وأكد أبو الرب أنه لا يمكن -بأي شكل من الأشكال- تقوية القاموس اللغوي من قبل الجامعة، لأن هذا الجزء من تكوين الصحفي يقع على كاهل الصحفي ذاته.

الفتاة القروية

تقول طالبة الإعلام في الجامعة العربية الأمريكية هبة بزور من قرية رابا شرق جنين لـ «الحدث»: «إنها درست الإعلام؛ لأنها كانت تحب التصوير الفوتوغرافي، وأهلها لم يعارضوا قط دراستها للإعلام، لكن المجتمع المحلي في قريتها يرفض فكرة أن تدرس الفتاة الإعلام، أو أن تختلط مع الشبان، بل وتضطر لأن تخرج في ساعات الفجر الأولى للعمل على تحقيق أو تقرير ما.

كانت على حد قولها: لا تكثر أبدأ في بداية دراستها، لكنها ومع مرور الوقت صارت لا تحب أن تحمل كاميرا التصوير معها فقط؛ لأن مجتمعها المحلي صار ينظر إليها بعين الذنب، لكنها بالنهاية ترغب في إنهاء دراستها حتى تجد نفسها في الذي دفعت مالها وعمرها في سبيل تحقيقه على حد وصفها.

في الوقت الحالي، هبة تحاول إقناع كل طالبة ترغب في إكمال دراستها الجامعية بدراسة الإعلام، لعلها -على حد قولها- تستطيع تغيير نظرة المجتمع المحلي، بخاصة بعدما تعمقت في مجال الإعلام، ورأت أنه لا يقلل من شأن المرأة مهما كانت خلفيتها الاجتماعية.

وفي النهاية، بحسب بزور، فإن المجتمع له دور كبير في هروب الفتاة مهما كانت شجاعة من العمل في مجال الإعلام؛ لأن مضايقاتهم ستجعلها تخشى المواجهة، بخاصة أن المجتمع الشرقي على حد زعمها يضيق على الفتاة، ويمحي حلمها، حتى لو كان الأهل يؤيدونها.

التدريب ليس متطلباً

أكدت طالبات قسم اللغة العربية والإعلام في الجامعة العربية الأمريكية اللواتي أجرت (الحدث) معهن مقابلات صحفية، أن التدريب الفعلي في مؤسسات إعلامية ليست متطلباً جامعياً في قسمهم، وبالتالي، فإن أي شخص يريد التدريب عليه أن ينسّق لنفسه، وفق معارفه في مكاتب الصحافة والإعلام.

لكن بحسب ما قلن، فإن الأمر ليس بهذه السهولة، فنادرًا ما تجد طالبة إعلام يمكن لها أن تتواصل بشكل شخصي لتحصل على تدريب بصفتها الشخصية، وأنهن جميعاً بحاجة للتدريب حتى يدخلن في أجواء الإعلام الحقيقية مع وسائل الإعلام.

نشر الجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء في الرابع من شهر تموز الماضي، دراسة حملت عنوان «مجالات الدراسة والعلاقة بسوق العمل للأفراد من عمر 20-29 سنة 2016»، وهي موجهة للطلبة الذين أنخوا الثانوية العامة، ويتجهون لإكمال دراستهم الجامعية، وقد أكدت الدراسة أن أعلى معدلات للبطالة بين الإناث من عمر 20-29 سنة الحاصلات على شهادة البكالوريوس أو الدبلوم المتوسط في العام 2016 هي في مجال الصحافة والإعلام بنسبة بلغت 87%.

الحدث- علاء صبيحات

حسنت قرارها بدراسة الإعلام.

وأضافت أن توقعاتها لم تختلف كثيراً عن ما وجدته إلا من بعض النقص في المعدات كالكاميرات مثلاً، لكنها اهتمت كثيراً في المونتاج وحاولت تنمية قدراتها في ذلك المجال، ولم تجد نقصاً في هذا القسم من الدراسة في الجامعة.

أما بالنسبة لعدد خريجي أقسام الإعلام في الضفة الغربية فقط، فإن عددهم يراوح الـ 1000 طالب سنوياً من جميع الجامعات والمعاهد، بحسب ما أكد د. أبو الرب، والعدد مرشح للزيادة مع تقدّم السنوات، إذا لم يتم تنبيه الراغبين بدراسة الإعلام، وبالتالي زيادة أعداد الطلبة الخريجين من أقسام الإعلام في الضفة الذين يقعون تحت بند البطالة.

أسباب زيادة عدد الإناث اللواتي تحت بند البطالة

وبحسب أبو الرب، فإن أحد أهم أسباب زيادة أعداد من هم تحت بند البطالة، هو عدم دراسة حاجة السوق من قبل القائمين على أقسام الإعلام في الجامعات الفلسطينية.

وأوضح أبو الرب أن حاجة السوق الآن في حقل الإعلام تتجه نحو الإعلام الإلكتروني، وبسبب عدم دراسة حاجة السوق فإنه لا توجد مواد تعليمية في أقسام الإعلام لها علاقة بهذا الجزء من الإعلام؛ يعني ضعف المستوى الأكاديمي وتوسع الفجوة بين حاجة السوق وما تعلمه الخريج.

وأكد أبو الرب أن الإعلام في الوقت الحالي هو بحاجة لتدريس مساقات لها علاقة بتسويق الأنباء عبر صفحات التواصل الاجتماعي كالفيسبوك وتويتر، لكن كليات ومعاهد وأقسام الإعلام في الضفة لا تقدّم ما يحتاجه الطالب من هذه المساقات.

أما طالبة ملك أبو عرار فإنها تؤكد لـ «الحدث» أن جامعتها فرضت في خطة تدريس مساقات الإعلام الإلكتروني الذي يهدف إلى تجهيز الطلبة للتعامل مع تطبيقات الهاتف الذكي بطريقة إعلامية، ويتطرق لبعض خصائص الفيسبوك التي تختص بالصفحات الممولة.

وأضاف أبو الرب أن قسم الإعلام في جامعة بيرزيت مثلاً، قدّم خطة ستطبق في العام الأكاديمي القادم، والخطة تفرض على من يريد دراسة الإعلام فعليه أن

علّق دكتور الإعلام في جامعة بيرزيت محمد أبو الرب لـ «الحدث» قائلاً: إن هذه النسبة غير الطبيعية في البطالة ترجع لعدة أسباب، على رأسها كون الإناث يشكلن أكثر من ثلثي نسبة الطلبة في أقسام العلوم الاجتماعية، والتي يكون الإعلام أحدها، فأغلب أقسام الإعلام في الضفة الغربية نسبة الفتيات فيها تزيد على النصف، وفي بعض الحالات تكون أكثر من الثلثين. والسبب في قلة عدد الإناث في الأقسام الأخرى كالهندسة المدنية مثلاً -كما أضاف د. أبو الرب- يعود إلى أن الإناث يتحاشين العمل الشاق، ويسعين إلى العمل في المهن التي لا تحتاج إلى مهارات أو مجهود عضلي.

وهذا ما أكدته طالبة الإعلام في الجامعة العربية الأمريكية ملاك أبو الرب التي أوضحت أن طلبة دفعتها غالبية من الإناث، وأكثرهن من الضفة الغربية، فقسم الإعلام في الجامعة العربية الأمريكية فيه أكثر من 400 طالب، ثلثاهما من الفتيات.

أما طالبة الإعلام في بيرزيت تيجان أبو عطوان، فإنها تقول لـ «الحدث»: إن طلبة الإعلام في دفعتها هم 150 طالباً تقريباً أكثرهم من الإناث، وغالبية من الضفة الغربية.

الأقسام غير مجهزة

أضاف دكتور الإعلام في جامعة بيرزيت أن أغلب الجامعات الفلسطينية صارت تُدرّس الإعلام، وهذا غير منطقي مقارنة بما نراه في الدول المجاورة وحتى البعيدة، فإذا أخذنا دولة ألمانيا مثلاً فإن فيها جامعة واحدة على الأكثر تُدرّس هذا التخصص على أكثر تقدير، والأردن كمثال آخر فإن فيها ثلاث جامعات فقط تُدرّس الإعلام.

وأكد أبو الرب أن معظم الأقسام في جامعات الضفة الغربية ينقصها جزء مهم من المعدات والتقنيات التي تلزم الطلبة خلال دراستهم، وهذا ينعكس سلباً على أدائهم الصحفي.

طالبة الإعلام في الجامعة العربية الأمريكية مرام أبو صالح، أكدت لـ «الحدث» أن فكرة دراسة الإعلام اقترحتها أحد أصدقاء العائلة المقربين، وعندما جاءت للتسجيل في الجامعة العربية الأمريكية كانت قد

الطريق إلى تل أبيب... نعم أبني وطن الأعداء

ينام في مكان عمله على سرير يتسع لعشرين شخصاً، صنعه هو بيديه من الخشب الزائد في العمارة، تكتظ الغرفة بأنفاسهم صيفاً، وتخنقهم شتاءً؛ لأنهم ينامون في غرفة لا تختلف عن القبر كثيراً، سواء في عذابهما (القبر والغرفة) الذي يسمع عنه، أو في خنقهما لمن يسكنهما، فهما ضيقان صغيران معتمنان على قدر الجسد فحسب، وكلاهما تحت الأرض وفوقهما التراب. ينامون في المبنى ذاته الذي يعملون فيه، تحديداً في المكان الذي سيصبح كراجاً للحافلات في ما بعد، عندما يجهز إنشاء البناء.

في طريقه لوضع حقيبة ثيابه التي تعبت فعلاً من السفر، على فراشه المهترئ، يتحايذ المياه المتجمعة داخل الغرفة، قافراً من حجر طوب إلى آخر، تم وضعها في المكان للسبب نفسه، فالمياه على أرض الغرفة بارتفاع 20 سم تقريباً، إذ إنها على ارتفاع طوبة «العشرين» كما تُسمى في ذلك المكان عظيم الكابة.

بحث مع زملاء «الهم» منذ البداية عن سبب دخول مياه الأمطار إلى الغرفة التي ينامون فيها، فوجدوها سلسلة من الأنابيب التي أجبروا على تركها مفتوحة؛ لأن المهندس اليهودي هناك رفض إغلاقها لأي سبب. وضع الحقيبة وهو يلعن العمل والزواج ومياه الأمطار وطوب «العشرين».. كل هذا وأكثر.

يتبع...

مسيرة يوم طويل أرهقت باله، لا تزال همهمة لوتس أثناء نومها محفورة في الزاوية البعيدة عن اللسان، كالعادة لم يسمح لزوجته أن تفيقهما (لوتس ووديع) من النوم، بحجة أنه لا يريد أن يُقلق منامهما... والسبب الحقيقي أنه لا يريد أن يراها هرباً من أمام أعينهم الصغيرة المليئة بالأسئلة، فقد صار مع الوقت مُتقناً للعبة، لعبة الكذب.

الحدث- علاء صبيحات

دخل ككل مرة إلى مكان عمله، وهو إحدى العمارات غير الجاهزة، الخاصة بالمتدينين اليهود.

لا شيء مُعقد كحياته، فهو يبني وطناً للأعداء، إنه يعمل بحي لليهود المتدينين في مدينة بيتح تكفا في حي بن إيعيزر شيفع بجانب تل أبيب.

المقاولون أربعة فلسطينيين متعاقدون مع شركة إسرائيلية ملك لليهود، والذي سيسكن العمارة المكونة من 25 طابقاً، هم ألد أعدائه.

المفارقة أنها ليست بناية واحدة، بل ثلاث بنايات، كل واحدة 25 طابقاً، وكل طابق 4 شقق سكنية، كلها ستمتلي بأكثر الناس كرهاً على قلبه.

محاط بجدار من الأسئلة، التي مهما كانت إجابته عليها

لن تقنعه أو غيره، لماذا لا تعمل في الضفة قريباً من أسرتك؟ أجره في الضفة لا يتجاوز ربع ما يتقاضاه هناك، وأغلب الأيام يذهب العمال إلى الورشة في الضفة ولا ينجح يوم العمل بسبب الظروف البائسة هناك.

أيام الشتاء الخفيفة لا عمل في الضفة، وساعات العمل أطول بكثير من ساعات العمل في الداخل المحتل، وغالباً العامل في الضفة يتأخر عليه المقاول في «القبضة» إن لم «ينصب» عليه في المال كله.

لا زيادة على الأجر، في الضفة الزيادة فقط تكون في ساعات العمل، التي لا وقت محدد لـ«الحلة» فيها، فقد يعمل حتى منتصف الليل دون كلمة (شكراً) حتى، بالإضافة إلى أكله وشربه ودخانه ومواصلاته التي يدفعها كاملة قبل أن يبدأ يوم العمل في الضفة، والاحتمال الأكبر ألا ينجح يوم العمل.

الحدث
الفلسطيني
صحيفة اقتصادية اجتماعية ثقافية

قبل الخبر وبعده

تقرير

أرقام وإحصائيات.. كم يبلغ عدد العمال الفلسطينيين في إسرائيل؟

محافظة الخليل حلت أولاً نظراً لارتفاع عدد سكانها مقارنة بغيرها من المحافظات، وأيضاً قربها الجغرافي من المدن الإسرائيلية الكبرى، على غرار تل أبيب (يافا المحتلة) وأشدود.

أما طوباس وأريحا فتعتبران من أقل المحافظات الفلسطينية التي تنال حصتها من تصاريح العمل في الداخل، نظراً لاعتماد سكانها على الزراعة.

قطاعات العمل

يبدو أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي تبحث عن العامل الفلسطيني لأجل العمل لديها في مجالات البناء، وهو ما تثبته الأرقام الرسمية.

مدير عام التشغيل في وزارة العمل رامي مهداوي، أوضح أن 70% من العاملين داخل الخط الأخضر يعملون في مجالات البناء، في حين يعمل 22% منهم في مجالات الزراعة، أما ما تبقى منهم 8% فيعملون في قطاع الصناعة والخدمات.

وحول أسباب ارتفاع العاملين في مجال البناء على حساب القطاعات الأخرى، يرى مهداوي أن ذلك يرجع إلى خطة حكومة الاحتلال في العمل على بناء مزيد من الوحدات السكنية داخل الأراضي المحتلة.

كل هذه التفاصيل التي تقدم بها المسؤول الفلسطيني لا تشمل العمال الفلسطينيين داخل المستوطنات المنتشرة على أراضي الضفة الغربية، ذلك لأن السلطة الفلسطينية

شهدت السنوات الأخيرة ارتفاعاً ملحوظاً في عدد العمال الفلسطينيين داخل الأراضي المحتلة منذ العام 1948، يأتي ذلك في الوقت الذي تتحدث فيه سلطات الاحتلال الإسرائيلي عن عقد ما يسمى بـ «سلام اقتصادي» مع الفلسطينيين يخدم أمنها بالدرجة الأولى، ويغطي حاجتها للأيدي العاملة في قطاع البناء، بالتزامن مع التوصيات المستمرة من قادة الجيش بزيادة عدد التصاريح.

الاحتلال بالارتفاع خلال السنوات الأخيرة بحسب ما أفاد المسؤول الرسمي، حيث وصلت في عام 2014 إلى 51,732، وفي العام 2015 إلى 57,998، وفي العام الماضي 2016 كانت تصاريح العمل 66,709، وحتى الآن وصلت الارتفاع إلى نحو 75,000 تصريح في العام 2017، ومن المتوقع أن تواصل الارتفاع.

وحول التوزيع الجغرافي لمحافظة الضفة الغربية، قال مهداوي إن محافظة الخليل تتربع على رأس المدن الفلسطينية من حيث عدد العاملين في الداخل، وتأتي بعدها مدينة جنين، ثم بيت لحم، ورام الله.

الحدث- محمد غفري

عشية رأس السنة العبرية، أجرى رئيس أركان جيش الاحتلال جادي إيزنكوت مقابلة صحفية شاملة ومطولة نشرتها صحيفة «الحدث» مترجمة عن موقع «واللا» الإسرائيلي.

خلال لقاءه الصحفي، كشف المسؤول الإسرائيلي الرفيع عن إعطاء 30 ألف تصريح دخول وعمل للفلسطينيين إلى إسرائيل، وأن ذلك جاء بناء على توصية تقدم بها الجيش للمستوى السياسي، حيث أصبح عدد العمال الفلسطينيين في إسرائيل 75 ألف عامل، بالإضافة إلى 20 ألف تاجر، وهناك 50 ألف عامل بدون تصريح.

وفي غضون ذلك، تأكد الجهات الرسمية الفلسطينية على صحة الأرقام التي تحدث عنها إيزنكوت، وأن عدد العمال الفلسطينيين في الداخل أخذ بالازدياد بشكل ملحوظ، وفي المقابل تم تقليص عدد التصاريح الممنوحة للتجار. تشير إحصائيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن عدد العمال الفلسطينيين في الداخل المحتل بالإضافة إلى المستوطنات من حملة التصاريح أو الهوية الزرقاء قد وصل في الربع الثاني من العام 2017 إلى 128,400 ألف عامل، يضاف إليهم عمال يعملون دون تصاريح، وفلسطينيين يحملون تصاريح تاجر واحتياجات خاصة لأغراض العمل.

توقعات بازدياد تصاريح العمل

مدير عام التشغيل في وزارة العمل الفلسطينية رامي مهداوي، أكد أن عدد العمال الفلسطينيين المنتظمين في الداخل المحتل يصل إلى نحو 75 ألف عامل، وسط توقعات بارتفاع هذا العدد.

وبالمقارنة مع السنوات السابقة، تبين الأرقام التي كشف عنها مهداوي في لقاء خاص مع «الحدث»، أن عدد تصاريح العمل ارتفعت في السنوات الخمس الأخيرة بنحو 45 ألف تصريح عمل.

مهداوي أوضح، أن عدد تصاريح العمل في العام 2012 كانت 31,429، ثم ارتفعت بشكل لافت خلال العام التالي 2013 لتصل إلى 45,473.

واصلت تصاريح العمل الممنوحة من قبل سلطات



أما ما يتعلق بالعمال الفلسطينيين في الداخل المحتل والذين لا يحملون أي نوع من أنواع التصاريح فقد بلغ عددهم بحسب ما كشفت سهي كنعان من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 38,000 عامل.

هذا الرقم للعمال الفلسطينيين دون تصاريح يقل عن الرقم الذي تحدث عنه رئيس أركان جيش الاحتلال غادي إيزنكوت ويبلغ نحو 50,000 عامل.

لماذا تفضل إسرائيل العامل الفلسطيني؟

مؤخراً أوصت وزيرة العدل الإسرائيلية إيليد شاكيد بضرورة منح الأولوية للعمال الفلسطينيين في العمل داخل إسرائيل على غيرهم، وهو تصريح لفت للنظر عندما يصدر عن وزيرة تنتمي لليمين الإسرائيلي المتطرف، ويتقاطع مع مطالبات رسمية أخرى داخل سلطات الاحتلال من المستويين السياسي والأمني، وهو ما يدفعنا للبحث عن أسباب هذا التفضيل.

مدير دائرة التشغيل في وزارة العمل الفلسطينية رامي مهداوي، يرى خلال حوار مع «الحدث»، أن الأسباب في تفضيل العامل الفلسطيني على غيره من العمال الآسيويين والأفارقة من قبل سلطات الاحتلال، هو صرف العامل الفلسطيني لأمواله التي يحصل عليها آخر الشهر ضمن نفس الدائرة الاقتصادية المغلقة.

كذلك اتقان عدد كبير من العمال الفلسطينيين للغة العبرية الرسمية في إسرائيل يجعل العامل الفلسطيني مفضلاً على غيره، بحسب ما قال مهداوي، بالإضافة إلى عودة العامل الفلسطيني آخر النهار للنوم في منزله في الضفة الغربية، وهو ما يخفف من العبء الأمني على إسرائيل.

وهذان، أوضح لـ«الحدث»، أن تصاريح الاحتياجات الخاصة التي تصدر رسمياً من قبلهم تكون لمدة يوم واحد ومحدودة العدد لكل محافظة.

إلا أن هناك تصاريح احتياجات خاصة أخرى تصدر من خلال سماسة فلسطينيين وبتواصل مباشر مع الإدارة المدنية الإسرائيلية، وتمتد لأكثر من شهر، وهي مرفوضة وغير شرعية، وفق ما قال وهدان.

وأكد وهدان، أنه يتم بيع هذه التصاريح للفلسطينيين واستغلالهم، وفي المقابل التصاريح التي تصدر رسمياً من الشؤون المدنية تكون مجانية، ولا تأخذ الجهات الرسمية أي مقابل مادي لقاء إصدارها أي تصريح سواء للعامل أو التاجر.

ولذلك لا تمتلك الجهات الرسمية أي إحصائيات دقيقة حول أعداد تصاريح الاحتياجات الخاصة التي تسمح بالدخول إلى إسرائيل، والتي غالباً ما يلجئ لشرائها العمال الفلسطينيين الغير متزوجين ولا يحق لهم الحصول على تصاريح عمل رسمية.

عمال المستوطنات

وبالإشارة إلى عدم دخول عمال المستوطنات ضمن نطاق عمل الجهات الرسمية الفلسطينية، إلا أن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني يتولى مهمة حصر هذه الأرقام.

وبحسب ما ذكرت مديرة دائرة إحصاءات العمل في الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني سهي كنعان فقد انخفض عدد العاملين في المستوطنات في الربع الثاني من العام الجاري 2017 إلى 18,300 عامل فلسطيني، في حين وصل في الربع الأول لنفس السنة نحو 24,000 عامل.

عمال دون تصاريح

لا تعترف بها وبشرعية العمل فيها، وتؤكد على حقها في إقامة دولة فلسطينية على حدود الأراضي المحتلة منذ العام 1967.

تصاريح التجار

وفي تصريحات مشابهة مع قائد أركان جيش الاحتلال، أكد رئيس اتحاد الغرف التجارية والصناعية الفلسطينية خليل رزق، أن عدد التجار الفلسطينيين الحاصلين على تصاريح الدخول إلى إسرائيل يبلغ نحو 20 ألف تاجر.

إلا أن رزق في تصريحه لـ«الحدث»، أشار إلى انخفاض عدد التصاريح خلال الفترة الأخيرة، حيث وصل عدد التجار الذين يحملون تصاريح الدخول في بعض الأحيان إلى 25 ألف تاجر، والان عاد وانخفض إلى 20 ألف.

رزق أوضح، أن عمل الغرف التجارية يقتصر على تعبئة الطلبات والأوراق الرسمية، ومن ثم تحويلها إلى الشؤون المدنية الفلسطينية، وهي الجهة التي تتواصل مع الإدارة المدنية الإسرائيلية بشكل رسمي.

وبالتالي بحسب رزق، فإن الغرفة التجارية لا تتدخل في قبول طلبات التجار أو رفضها، وإنما تقوم بتحويل كافة هذه الطلبات، والجهة التي توافق أو ترفض هي سلطات الاحتلال، مؤكداً على حق كافة التجار الفلسطينيين في هذه التصاريح.

تصاريح أخرى

«تصاريح الاحتياجات الخاصة» لعلها من التصاريح المثيرة للجدل، والتي يصدر بعضها وفق القنوات الرسمية الفلسطينية، في حين تصدر أعداد كبيرة منها بطرق أخرى.

الناطق الرسمي باسم الشؤون المدنية الفلسطينية وليد



ثقافة

قراءة في كتاب

القصة القصيرة جدًا، خصوصية البناء ومهارة
القصاص عند أمين دراوشة 2-2

بقلم: الأستاذ صلاح بوزيان - تونس

السخرية و الحكائية:

{المبدع الحقيقي هو الذي يلم بقواعد الفن من أجل أن يتجاوزها لا من أجل أن يتقيد بها تقيداً صارماً} 1 ، والسخرية الحكائية {تتبدى من خلال استحواذ السارد على كلام الشخصية ، وتكراره على طول النص مشكلاً بذلك ما يمكن تسميته إيقاعاً ساخراً} 2 ، كقصة {المهاجر} {من نفس المجموعة لأمين دراوشة}؛ {عالم لا يدري أين تسير به السنون ، سبع سنوات عجاف ، ولا يظن أبداً أن يتبعهن سبع زاهر.. قف وفكر.. أيها الحثالة النائمة ، أهجر ، سافر ، فارق .. وأحس بأن بحار الدنيا تعجز عن إزالة ما علق به من نتانة } ، أين تواتر الصيغ السردية ، يوسع دائرة السخرية المشحونة بالدلالات . تكشف وضع الإنسان المضطهد والمظلوم والحقير في شعب أغتصبت أرضه ، يناضل بكرامة وعزة لاسترداد حقوقه وليس إلا النضال ، الحركة ، الفعل ، ولعل هذا يتوضح في المقطع {قف وفكر .. أهجر .. سافر .. فارق ..} ، والسخرية الأدبية عادة لا تعرف مخرجاً ولا حلاً للصراع والتوتر في باطن شخصية أو شخصيات ، وبذلك تنبني في القصة القصيرة جدًا على المفارقات وشساعة المسافة بين الرغائب والواقع المعيش ، أنتج ذلك مأساة أو فرحة ، أيقني ثابتاً أو سعي متحولاً .

التكثيف :

نيمم شطر التكثيف وهي تقنية من تقنيات التجويد الكتابة القصصية ، في عمق الفكرة وثرء اللغة ، فالكلمات تنتمي إلى جمل قصيرة ، ولكنها غنية بالمعاني وثرية بالدلالات تنبض بالحياة ، فالقارئ حينما يلتقيها يعود إلى حياته في مشهد مختلف ، ويصطدم بالحقائق دفعة واحدة ، كقصة {هيكليات} {من نفس مجموعة دراوشة} : {سنوات طويلة قضاهما في الغربية يتلقى العلم ، عاد أخيراً إلى أرض الوطن ، بعد

نفس المجموعة النحلة صفحة 13} : {يرى البحر مكتوف اليدين ، يرفع سبابته شاماً الفراغ ، مخاطباً اللاشيء..} ويواصل الكاتب الوصف : {ولمّا أيقظته الشجون ، كانت وجوه الذئاب تصفع بالقبح وجه الخليقة ، والبحر مقيد اليدين ، والروح دون عيني أو شفقتين} ، والكاتب بقصته القصيرة جدًا صور بشاعة المستعمر الصهيوني : {اجتاح الجنود البلدة الواعدة ، وحولوا ليلها نهاراً ، تلون بلون الليل ، أخذتهم نشوة القتال أنسل من البستان بعد أن تلون بلون الشجر ، العيون والطلاقات ما فتئت تبحث عنه ، أضاء القمر سبيله . بعد شهور اصطادته الأفعى ، فعالج السم بترياق الخلود } .

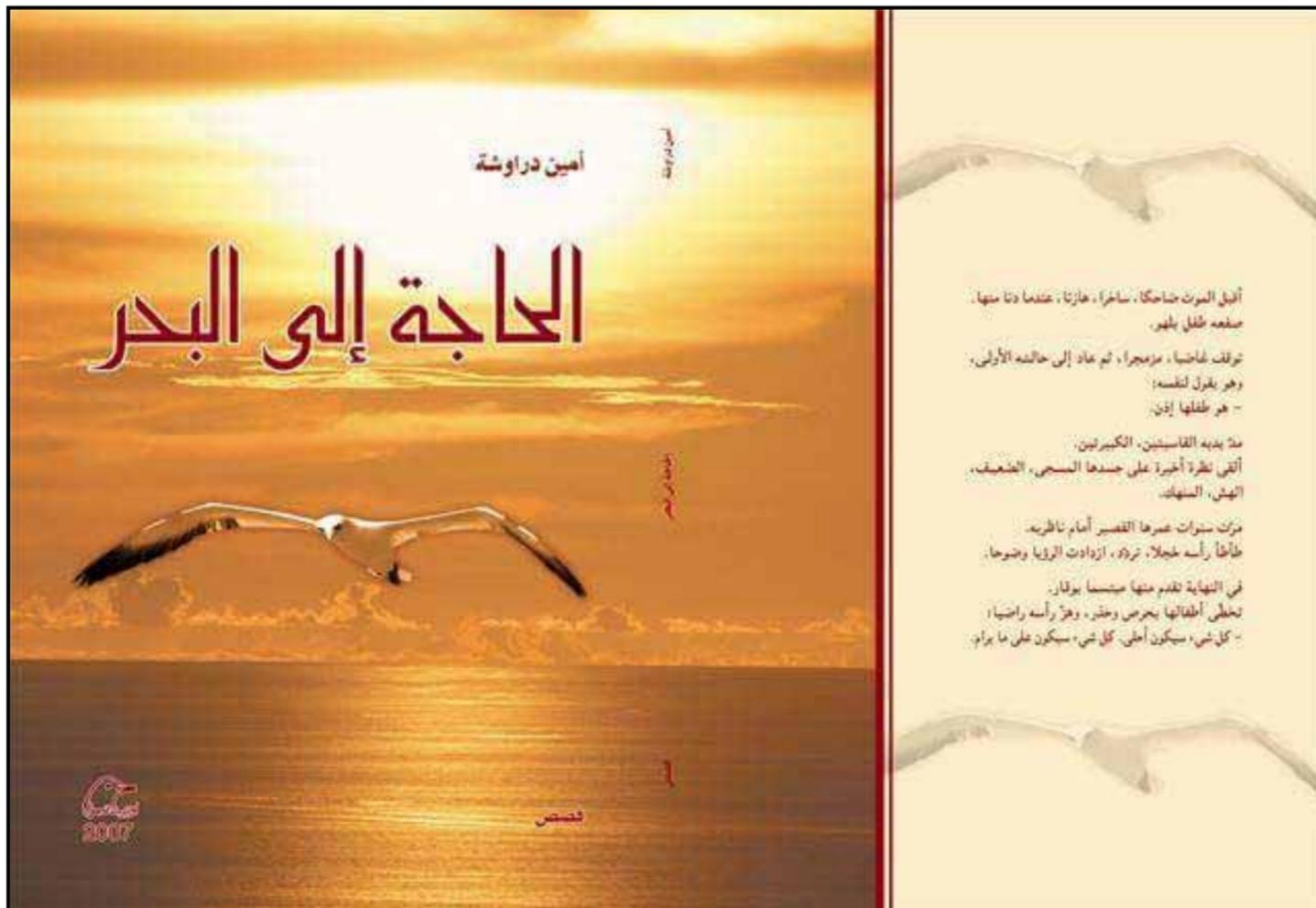
العجائبي:

أما العجائبي فهو في السرد لينعتق به القاص من ضجر الواقع واضطراباته ويدخل جهات ومتون مختلفة ، قد تكون ممنوعة بحكم العادة والعرف أو القوانين والنواميس أو مهمة أو

مختبئين ، وأصابعهم على الزناد ، وطفقت أفكر ما ينتظر الحواجز في المرة القادمة} الاسترسال :

والاسترسال في الجمل ، يورط القارئ في أمانة اكتشاف الخفي ، فلا يتوقف عن القراءة ، قراءة مأساة المثقف الذي يمتلك كوم شهادت وهو عاجز عن العمل ، هاجر لطلب العلم ، وتيسر له ذلك بعقيدة الإصرار والصبر وصدق المقصد ، ولكنه لا يوفر رغيغ خبز بهذه المعارف ، حقاً إنها مفارقة عجيبة تفضح بشاعة الحقيقة وتكذب الأفكار والنظريات ، إنه الفلسطيني الذي اغتصبت أرضه ، واغتصبت حلمه ، وحرم من الاستقرار والبناء ، وتستمر الحياة نقطة استفهام تتغذى فيها الروح بألوان العذاب ولا ينفع الصبر ، { الشجرة تعجز عن حمل ثمارها .. صوت بغيض وقذر يعوي في الخارج .. يمنع التجوال} ، إنها الحيرة التي تخفي في صورة البحر مكتوف اليدين في قصة {من

أن تجرّع الغربية ، التي لم يستسغها أصدقاؤه ، حاولوا مساعدته بأن قدموه لوزير التربية والبحث العلمي ، الذي قابله بوجه بشوش .. ابتسم ، شعر بأن الفرج قادم لا محالة ، طار بأحلامه إلى أقصى مداها ، باغته الوزير بالقول : يا للحظ القبيح ، لو أنك جئتني قبل أيام ، لأمكنني فعل شيء ..} ، تصف الجمل بطل القصة الذي ذاق مرّ الغربية ، غربة الفلسطيني بعيداً عن وطنه ، وغربته في وطنه الذي يتخذ أولي الأمر فيه ، من التآجيل والمراوغة ملاذاً ، هروباً من افتضاح الضعف وهشاشة السلطة ، ويواجه الكاتب القارئ بواقع الإنسان الفلسطيني الصامد في قصة {أشواك} {بنفس المجموعة صفحة 8} أمام ويلات التصييق الصهيوني على كل مشروع وأمنية وحلم ، وعلى التجوال والسير والتنقل والتنفس : {تساءل أحد الركاب ، وهل نحن بشرًا ؟ اجترنا الطريق كالمشدهين نتلفت في كل اتجاه خوفاً من جنود مشاة



1. القصة القصيرة جدًا بين النظرية والتطبيق ليوسف الحطيني ، الأوائل سوريا ط 1 ، 2004 27 /

2. لتتنظر {النص والجسد والتأويل لفريد الزاهي ص / 169

كالدُّبِّ الجريح ، أولاد الوسخة لم يتركوا لنا سوى اليباب} ، وفي قصّة {المهاجر} : {عجزتُ عن استيعاب سبب فراره من الجنّة إلى الوحل} ، وفي قصّة {الشجرة الموعودة} : {ملائكة بيض ، حملوني وطاروا بعيداً ، تخطينا الأعراف بسهولة ويسر ، وحطينا على شجرة باسقة... هاجمها الشيطان حاول تحطيمها تكسيرها ، سحقها ، قطع أصابع قدميها دون تخدير} . وهنا تكمن الحرفيّة السّاحرة التي تجعل أدبيّة النّص القصصي خارجة من المسكوت عنه لا ممّا قيل . وبذلك تستند القصّة القصيرة جداً على الاستعارة لأنها تولد بالشعر في بنيته ، وصوره وأساليبه ، تنشُد خلق واقع مفارق ومختلف وجديد .

خاتمة :

الكتابة القصصيّة متجدّدة لأنها كتابة عن الإنسان وللإنسان ، والكتابة هو البحار الذي يخوض غمار موج الكتابة كل يوم ، مثلما يخوض غمار الحياة ، والقصّة القصيرة جداً تنتظر مساهمات النقاد بقراءاتهم ومقارباتهم ، وخاصّة التّجربة الفلسطيّنيّة الثريّة ، وقراءة نقدية كهذه ليست إلاّ تحية تقدير للكتاب والكاتبات في فلسطين ، جزاء صبرهم وصمودهم ، وسعيهم إلى التّجديد في تجاربهم الإبداعية الأدبية .

الفاصّ عنواناً معرّفًا ، بدون نصّ قصصي يُثبّت البناء ، ويبرز في بناء الجمل وترتيبها واستعمال البياض الشاسع بينها ، ممّا يُشرك القارئ في تخيل بعض أحداث القصّة ، والتّواصل المتين مع أحداثها وشخصيها ، ومساءلة ما سكت عنه الكاتب ، وهذه تقنية ذكيّة الهدف منها ، بناء مسافة تقارب بين القارئ وبين سرعة أحداث النّص ، فيمتدّ عمر القصّة أكثر وتستمرّ ديمومة الخيال والذاكرة ، في ديمومة الزّمن والحياة ، أنشودة للحياة ، ولكن أين حظّ الاستعارة ؟

الاستعارة :

تحضر الاستعارة في القصّة القصيرة جداً باستخدام ألفاظ في غير ما وضعت له ، لعلاقة المشابهة بين المعنى المنقول عنه ، والمعنى المُستعمل فيه ، مع قرينة صارفة عن استعمال المعنى الأصلي . وبهذا المعنى توظف الاستعارة في تعدّد الصّور الإيحائيّة ، بجمالية الوصف والسرد ، ورقّة التّعابير ، ودلالة المعاني وشعريتها . تكشف مفارقات الحياة وخفاياها ، وتتحدّث عن عالم الإنسان في كلّ محطات حياته ومواقفه ومشاغله وأحزانه وأحلامه وأفراحه ومآسيه . علاقة الإنسان بنفسه وبالوجود وبالآخرين ، وبذلك فالاستعارة {جنس سرّي مغلق ذو لغة لولبية تجعل من {القصّة} الأخ الشقيق للشعر} ، ونجد ذلك في قصّة {الغيث} {الأمين دراوشة من نفس المجموعة} : {يعوي

الفنيّ الإبداعيّ بالفلسفيّ ، ونرى القصّة القصيرة جداً بروعة البناء ، تجوّب باطن شخصيها ، وتجوّب الزّمان والمكان بحثاً عن المستجدّ ، هاشة بالكناية باشّة بالاستعارة ، وينظم السرد والوصف ، لتتشكّل صورة فلسفيّة للواقع وللأشياء ، يتجاوز فيها الواقعيّ والحقيقيّ ، والماديّ الصرف والإنسانيّ الخالد ، بين الماضي والحاضر والمنشود ، فتنتفتح القصّة على تأمل أو حلم وتنتهي بسؤال البدء الدائم ، فلا تنتهي ، وبذلك يتحوّل الكاتب إلى فيلسوف مثلما يتحوّل الشاعر إلى نبيّ مجهول ، وآية فلسفة الكاتب السؤال في مونولوج داخليّ أو خارجيّ تجهر به الذات المتحرّرة ، ولكن هل تأثرت القصّة القصيرة جداً بالرّواية الجديدة ؟ نجحت الكتابة التّجريبية في الثورة على القوالب الكلاسيكيّة التي حدّت من حرية الكاتب ، وخلّلت البناء السردية بل وانزاحت عنه ، لخلق بعداً جماليّاً فنيّاً جديداً ، وكذلك فعلت القصّة القصيرة جداً متأثرة بالرّواية ، إذ جرّبت تقنيات سردية نجدها في الرّواية الجديدة ، التي تعتبر السرد عملاً منفتحاً على أجناس أدبية مختلفة . ولكن هل وظّفت القصّة القصيرة جداً التّغيير ؟

التغيير :

يبرز التّغيير في توظيف الفراغ ، إمّا باستعمال أداة الوصل وعدم ذكر الاسم الموصول {ال... في...} وكذلك في توظيف البياض ، كأن يذكر

مجهولة ، فهو توظيف للخروج بالقارئ من قتامة الواقع الرديء إلى واقع مغاير ومختلف يمكن أن يكون واقعياً أو خيالياً ، والخياليّ يقترن بالعجائبيّ لينتفي الألم ، وتفتح كوة للحلم ، إنّه الهروب الفنيّ للإبداع ، كقصّة {سندريل} للكاتبّة الفلسطيّنيّة نهيل مهنا من مجموعة {حياة في متر مربع} : {جلس يطهو الطعام ، يكنس الأرض ، يشعل الحطب ، بينما ذهب الأب وابناه القبيحان إلى حفل يحظى بإعجاب الأميرة ، جاءه الجنّي الطيب ومعه برّة جديدة} .

والعجائبيّ يبنّي على روابط {الأنثى} و{الهُو} ، المسكوت عنه في علاقة الجنسين ، كقصّة {المشاعب} لأمين دراوشة من المجموعة نفسها ، {يدنو الموت منّي ، أشعر باقترابه ، يُحاول أن يسلبني كلّ ما أمك ، يبعث رجاله لتعقبي ، وإلا ما معنى القلق الذي يلاحقني كنفسي ؟ يا عذاب نفسي اتركني ، أتوسّل إليك ، ارحل عني ، يُجيبني صداه في الفضاء : لولايّ لما عرفت معنى السعادة بعد العذاب .. ومن قال إن الحياة صراع لا ينتهي ؟ أنا أقول ذلك ، فهذه حكمة الخلق ...}

البعد الفلسفيّ في القصّة القصيرة جداً :

في هذه القصّة القصيرة جداً {المشاعب} - يتحوّل العجائبيّ إلى فلسفيّ ، فيقدّ الإنسان {بالعجب/ التّعجب} سؤالاً يحقّق به وجوده ، ليس {أنا أفكر أنا موجود ؟} ، وهنا يلتحم

شعر

قصائد

(1) تُحفًا وتمائيل
نحتاج كثيرًا إن نصنع إنسانًا..
يعرف قيمة كل جميل.
(9)
هي نسرينة قلبي،
والحسن الكامن في ذرات الكون،
ونور تجلي رغم ظلام الليل
ولولاها لأنطفأت كل قناديلي..
لكني..
أذهب لامرأة أخرى..
كل مساء.
(10)
هو يخطط..
ليعب البحر معًا
بينما هي تخطط..
لإغراقه!

(5)
مهّد الدرب..
لتاتي
مرّت فيه على عجل..
ثمّ أتجهت..
نحو سواي.
(6)
أرجوك
أخذني في أول عهدي بك
لا تخذني بعد مصاحبتي..
لسنين طويلة.
(7)
انقلبت شاحنة..
مات الناس جميعًا..
إلا المرضى.
(8)
لسنا نحتاج لأن نصنع..

(1)
هو يعلم أنني أفقر خلق الله
فلماذا في كل لقاء يتحدث عمّا يملك..
يا أحبّ؟!
(2)
يا جلادي..
رفقًا حتّى لا تتعب..
من تلك الضربات..
يداك.
(3)
يُمكن..
أن يعلو هذا العصفور..
بجناح واحد.
(4)
هي لا تعطيني أكثر من ضحكتها..
ولغيري تُعطي الأشياء الأخرى!

أحمد اللاوندي - شاعر مصري



إشارة

الفنون الأصيلة وسطوة التكنولوجيا.

بقلم: محمد شريم



بالرسم يمكنه أن يُعدَّ أجمل اللوحات ، ليس هذا فقط ، بل بإمكانه أيضاً أن يقوم بطباعتها ونسخها ونشرها من خلال شبكة (الإنترنت) .

ولم يكن التطرير بمنأى عن هذه السطوة أيضاً ، فنحن في فلسطين ، ندرك كم كان يلزم من الوقت والعناء لتطريز ثوب واحد من أثواب أمهاتنا اللواتي تمسكن به على مدى أجيال ، ولكن تطريزه الآن في عصر التكنولوجيا لا يستغرق إلا وقتاً يسيراً جداً مما كان يلزم في سابق الأزمان ، ولكن هل يمكنك أن تشتم في ثياب هذا الثوب عبق الفنانة التي أنجزته بعرق أناملها وتركت عليه بنظراتها الملهمة ما بين الغرزة والغرزة أثراً للحياة؟! بالطبع ستكون الإجابة بالنفي .

وإذا سألت أهل الموسيقى عن حالهم مع التكنولوجيا فسيثقلونك بالشكوى أيضاً من طغيانها ، فقد توفر في مجالهم هذا من الأجهزة الإلكترونية وبرامج الحاسوب ما جعلهم يفقدون متعة تربيعهم على عرش الموسيقى ، ذلك أن تقنية الموسيقى قد سهلت أمام الباحثين عنها كل ما يتعلق بها من تشغيل وتآليف وتخزين وأداء ، ويكفي أن تشهد حفلاً موسيقياً متواضعاً - في إحدى سهرات الأعراس - لترى ذلك بعينيك ، وتسمعه بأذنيك ، فيكفي أن يتوفر لدينا عدد قليل من الأجهزة ، أو جهاز واحد فقط ، لنستغني عن عدد كبير من العازفين ، لا بل إنه يمكنك الآن أن تستغني عن الاشتغال التقليدي لأفواه النساء بالزغاريد في الأعراس والمناسبات السعيدة ، لأن بإمكان هذه التكنولوجيا أيضاً أن تطلق الزغاريد !

أما فنون النحت والنقش والطرق على النحاس ، فيمكنك الحديث عنها في هذا الأمر أيضاً ، وبإسهاب ، ويضمن ذلك عمل التحف المصنوعة من خشب الزيتون ، فقد أخذت التكنولوجيا الكثير من الدور الذي كان يؤديه الإنسان بأدواته البسيطة في هذا المجال ، حينما كان الإنسان الفنان يترك مع كل ضربة مطرقة أو نقرة إزميل في المادة التي يعمل على تشكيلها نفساً من أنفاسه ، فتمنحه كل الجمال ، ويمنحها بعض الحياة :فأين نحن من ذلك في أيامنا هذه ونحن نرى أمامنا القطع والمجسمات التي عملت التكنولوجيا على تشكيلها بعيداً عن أنفاس الإنسان ، لتكون هذه القطع والمجسمات أشكالاً مقولبة جميلة ، ولكن لا إحياء فيها يشير إلى الحياة!

يا الله كم كانت سطوة التكنولوجيا شديدة على الفنون التي ابتدعها الإنسان على مدى الأزمان ، حيث شملت هذه السطوة جميع أنواع الفنون أو كادت ، ولربما كان الفن الوحيد - لحسن الحظ - الذي لم تحل فيه التكنولوجيا محل الإنسان هي الفنون الأدبية من نثر وشعر ، فهل يأتي ذلك اليوم الذي تطلب فيه التكنولوجيا من الشاعر - مثلاً - أن يبقى بعيداً ، لتقوم هي بنظم قصيدة موزونة ومقفأة بدلاً منه ، وذلك بمجرد أن يزودها هذا الشاعر بموضوع القصيدة أو العنوان؟!

شتان بين الزهرة الطبيعية وشبيهتها البلاستيكية المصطنعة ، ففي الأولى تتلمس الحياة ، وفي الثانية - مهما كان جمالها - تستشعر سكون الموت ، وكأنك تتلمس جثة هامدة . هذا ما دار بخليدي وأنا أجلس إلى جوار الفنان الخطاط أحمد داري وأراقب بشغف طفولي قصبه الخط في يده ، وهي تتقافز من لحظة لأخرى بين ورقة الكتابة البيضاء ولوحته البلاستيكية ذات التجاويف المليئة بمختلف الألوان ، لتعود بحيوية إلى سطح الورقة الصقيلة فتدريج على سطحها الأملس كراقصة (الباليه)، فتأسر هذه القصبه الخشبية منك العين والوجدان ، وهي تخطبزهو وكبرياء انحناءات الحروف العربية بألوانها المتداخلة واستطالاتها المميزة ، والتي غالباً ما تتلاحق بانسجام ، لتتداخل وتتكامل بشكل قلب ، أو لتكتفي بنصف القلب في أضعف الأحوال!

لقد راقب عدد من زملائي أعضاء المجلس الاستشاري لوزارة الثقافة في محافظة بيت لحم الذين حضروا اللقاء ضيفنا الخطاط مثلما راقبت ، كما راقبه ضيفان صديقان آخران حضرا اللقاء ، وقد أعجبوا جميعاً بحلاوة خطه كما أعجبت ، ومع هذا لا أدري إذا كان بعضهم لما يحمله في نفسه من اهتمام ببعض الفنون الأخرى كالرسم والتطريز قد شعر بالأسى الذي شعرت به أنا لما أحمله في نفسي من اهتمام بالخط العربي الذي اتقن اثنين من خطوطه السبعة على الأقل، وهما : خط النسخ الذي رافقني في رحلتي التعليمية ، وخط الرقعة الذي رافقني فيها أيضاً ، وحظيت - قبل ذلك بدراسته على يد شيخ الخطاطين الفلسطينيين الخطاط الراحل محمد صيام رحمه الله .

والحقيقة أن الأسى الذي أتحدث عنه لم يكن وليد اللحظة التي كنا فيها ، ولكن هذا الموقف قد أعاد الأسى إلى البال بوطء شديد ، ذلك أنني بدأت أشعر بهذا الشعور منذ أن بدأت الكلمات بأشكالها الجديدة وحروفها (المصطنعة) ، وليدة التكنولوجيا ، تغزو شيئاً فشيئاً شوارعنا ومرافقنا المختلفة ، لتحل محل الخط اليدوي الحيوي الأصيل ، لتفسد علمتذوق هذا الفن العريق ذوقه، ولتسلب الخطاط زهوه ، وهو الذي كثيراً ما تغنى بقول الشاعر :

الخط يبقى زماناً بعد صاحبه = وصاحب الخط تحت الأرض مدفون!

وإذا عدنا إلى الرسم والتطريز اللذين أشرت إليهما ضمن سياق النص ، فإنهما بطابعهما الأصيل ضحية لعسف التكنولوجيا أيضاً ، ومعهما غيرهما من الفنون كالموسيقى والنحت والنقش والطرق على النحاس . فقد ابتلي الرسامون بسطوة التكنولوجيا كما ابتلي بها الخطاطون ، فها هو الحاسوب ببرامجه الخاصة

نص

أنا لو... أنت يا ريت

بقلم: نداء عوينه



لو كان لي جارٌ وسيم يحب الشعر والأغنيات ويملّ مثلي من الفن التشكيلي، يحب الملوخية ورائحة اللبن الجميد. ينظر من شرفته إلى شباكي، ويتنظرنني حين أسهر خارج البيت. ينادي ابنتي حين تلعب في الحارة: تعالي يا عمو، فتأتي هي لتحذثني عن عمو اللطيف الذي أعطاها كيس الشوكولاته. لو كان لي جارٌ وسيم، لا أعرفه، ويحبني. لا يكتب لي شيئاً، لا يكتب عني شيئاً، فهو مشغول بفيزياء الكم، ونظرية الأوتار. نحتفل -معاً- فرادى باكتشاف الـ هيجز بوزون، وإعادة بلوتو إلى المجموعة الشمسية.

لو كان جاري صامتاً، يقول كل شيء لنافتي، ويضحك حين يسمعي أصرخ جمليتي البذيئة المشهورة التي يحفظها أصدقائي غيباً وأقولها عشرين مرة في اليوم. لو كان جاري عازفاً سيكسي، لا يعزف الألبان بل نقصان معرفتي

يحفظ المقامات، والألحان التراثية وموسيقى الإثنيات في العالم العربي، ويجهل اللغويات وتفسير طبقات النص والحروفية التي أحب

لو كان لاعب خفة ليسحرني بسذاجتي وبراعته

لو كان جاري عارفاً بما يغيب من المؤامرات، لو كان يعرف كل ما أجهل، ويهوى سرد الحكايات ليدهنني فقط،

لو كان يعرف كسلي عن ممارسة الرياضة وقراءة الحشو في الروايات الطويلة، وسماع المحاضرات، لو كان كسولاً مثلي...

لو كان من ثلة الخطائين مثلي، ويميل الفاضلين، مثلي، ويظن أنني ليدني...

لو كان لي جارٌ يساعديني في نقل أمتعتي، حين أرحل عن الشرفة المشتهاة، والنافذة المتواظفة، والأحاديث التي لم تحصل، وموقد الفحم الذي لم يشتعل بعد، لاكتشف، عندها، ذلك كله، فاتضرع له وأقول: أنا لو...

ويجيبني: أنت لو... أنت يا ريت.

همسة

بقلم: نادية رجوب



لم أعد أثق بمنظومة السرد التي تطرحها عليّ موجّهاً فيها سهام النقد لكل ما لا تراه منطقياً أو عقلاً... لم أعد أثق بفكر مهمما بلغ من العمق في التحري والتحليل والنضج ... لم تعد تشدني تلك الإيماءات بأبك المبصر الوحيد في عالم العميان ... أنا لم أعد أحتمل

النقد والتشكيك ووضعني كما غيري في دائرة الوهم الأعظم في ظل كل هذا الزيف... مللت النقد حدّ الاشمزاز من كل الناقد المحصورين في زاوية لا خروج منها .. الشيء الوحيد الذي سأصدقه اليوم وأجعل إيماني به حتمياً هو أن أراك تمسك بعصاك الفكرية لتسحر وهمنا حقيقة... خذ بيدي معك لنخرج إلى نور الإصلاح فعمتة التنظير والنقد المجرد أصابت فؤادي بالتقرح ... خذني معك لاتعافى.

المعنى رحمه الله

لماذا تكتب أيها الشاعر؟!

بقلم: محمد الأمين سعدي/شاعر وأكاديمي

تدرك علاقاتها لتقول المعنى أو تثبت موته حتى. والجبهة الثانية أن تستوعب النتاج الشعري في اللغة التي تكتب بها كي لا تعيد المعاد وتنتج المؤلف، ولا تقع ضحية للذاكرة أيضا. ويكفيك هنا خجلا وأنت توظف لفظة القمر مثلا في استعمالات متشابهة أن تعرف أنها استهلكت من طرف الشعراء عبر التاريخ حتى صار القمر شبيهة تقليد خطيرة. أما الجبهة الثالثة فإن تختلف عن نصوصك السابقة، وأن تخوض مغامرة الكتابة باحثا في الأشكال عن أشكال ممكنة، وفي اللغة عن إمكانات جمل لم تكتب بعد.

وبالحديث عن الأشكال الشعرية؛ من أنت أيها الشاعر كي تجعل من الشكل حزبا متطرفا وتعريف الشعر، وهو أكبر من نصوصك العابرة، باعتبار قالب الذي تكتب فيه؟! ولذا يمكن الحديث هنا عن سياسة القصيدة وعن ثلاثة أحزاب متطرفة هي بترتيب ظهورها: العمودي، التفعيلة، النثر. وكل مناضل يعتبر حزبه الشعري الحقيقة الوحيدة. إنها المهزلة العربية بامتياز، لأن الممارسة النصية المتحيزة تجانب أهم ما في الكتابة: الحرية.

ربما نتساءل الآن: هل أنت حر أيها الشاعر العربي حين تكتب نصا لا يزعج السياسي الفاسد ولا يقلق رجل الدين ولا يزعج الأفكار العتيقة التي تحكم المجتمعات العربية؟ يعني هذا شيئا واحدا: أنك سجين يتخيل نفسه طائرا في السماء وهو، تماما مثل بطل رواية لوكيوس أبوليوس، مصاب بلعنة رداء ويحمل أذني حمار دون أن يدرى.

تحدثنا هنا عن أمور كثيرة، لكن السؤال الأهم على الإطلاق: "لماذا تكتب أيها الشاعر؟". بطبيعة الحال لن يجيبك عن هذا إلا شخص واحد هو أنت بالضرورة، لكن فقط حين تبني وعيك بالقراءة العارفة والتجارب والفهم. فليس هذا المقال لتقديم المواعظ الشعرية لأحد، هو لطرح أسئلة تبدو مهمة، لنا على الأقل، أسئلة الوعي بالكتابة. ولذلك لا يعني كل هذا الكلام المهودور أنني أقدم لك إجابات، لا يوجد في الشعر فقهاء من حسن حظك ولا فتاوى مقدسة، ثمة دراويش ومجانين وفسقة وخبثاء كلام فائن سحرة يختلقون الفكرة والرؤيا في اختلاق الجملة المختلفة.

في النهاية: لن يضيف الشعر شيئا إلى الكوكب، كن متأكدا من هذا، لكن في مقدورك أن تضيف بالوعي إلى الإنسان والثقافة والمعرفة والحب، بإمكانك أن تخترق الكائن والمعاد لتكُون رؤى أخرى. القصيدة لا تسد الجوع لكنها قد تحاربه، لا تطيع أية سلطة لتكون كل الحرية. ربما يمكن القول يا صديقي الشاعر إن الممارسة الشعرية لها موضوع واحد هو الحرية وما عداها هو ظلالها وأشجارها فقط.

كن واعيا وحرًا ثم اكتب ما شئت.

لماذا تكتب أيها الشاعر؟ ما معنى هذه الممارسة؟ هل فكرت مرة ماذا ستضيف إلى كوكب الأرض المكتمل من دونك أصلاً؟ ماذا تضيف إلى فصيلتك الحيوانية التي نزلت من الشجرة لتصعد إلى الوعي؟ ما جدوى ما تحاوله إذا؟ ما مفهومك للكتابة وما وعيك الشعري الذي يحرك ويشعر القارئ بجمرتك في كلماتك؟ هذي الأسئلة وغيرها هي منطلق الشعر الذي لا نهاية له ولا وصول إليه، وليس ما تخطه على البياض دون إدراكها سوى هدر تقدمه قرابين إلى جوع النسيان الفادح. لكن ما تكتبه لا تحتاجه أنظمة الأرض وقوانينها، ولا يطالعه النمل ولا الطيور، لا تهتم به الكلاب والثعابين والعناكب، ولا يجذب أي حيوان آخر لا ينتمي إلى الإنسان. هل تأخذ هذا في الحسبان وأنت تكتب؟ هل تنتبه إلى أن فصائل الحيوان لا تهتم بركام نصوصك لأنها لا تملك الوعي؟ أحاول القول ربما: هل تعرف أن الشعر هو الوعي بالكتابة أولاً، والرهان على تغيير وعي سائد أو الإضافة إليه أو بناء وعي آخر..

الآن: ثمة كتابة تصف الأشياء، تصوورها بحرص هوليوودي محترف، ترسمها واقعا على ورقة كما هي رسم ووجود في الواقع. وعلى كثرة هذا النوع من الحبر المهودور من حقنا أن نحاكمها ونسألها ماذا أضفنا إليك، ما الجديد الذي منحته إلى المخيال باعتباره آلة العقل الخالقة، وإلى الوعي بما هو إدراك العالم وفهمه واقتناص أسرارها، إلى الحياة؛ هذا النهر المتدفق الذي لا يعود أدراجه إلى الوراثة.

مشكلة هذا النوع من الكتابة هو غياب الوعي الشعري اللازم لفتح الرهان على ثلاث جبهات ذات أهمية بارزة على الأقل: أن تخلق العالم لتمنحه القيمة، ويحصل هذا لا بوصف الأشياء بل بالحفر عميقا في تموقعاتها باعتبارها حاضرة بالنسبة إلى الهوموسايبان (الكائن الواعي: الإنسان)، وأن



قصص قصيرة جداً

أنسنة / ثلاث قصص قصيرة

لـ القاص: ناصر الريماوي

قاص مقيم في السعودية



"الدالية"
جذع الدالية
في الحوض
الترابي... عرق
هزيل،
يشبه قامه رجل
عجوز، ضامر،
جاوز التسعين،
ينفر منه الجدار،

دون سبب واضح، لكنه يستدير ويحني له ظهره،
عن طيب خاطر، يتسلقه بقدمين من طين، ويصعد
لهنا نحو عريشة الخشب...
الجذع، نخره البياس، منذ سنين...
وتكعبية الخشب المنصوبة تندب حظها فوقنا
وتضرع للسماء في صبر،
يبذر أوراقه كعادة موسمية، لكنها تطير في الفضاء،
تسقط وتتناثر،
لم يورث لها ولا حتى عنقودا واحدا.
استنقذ وصفات كثيرة، لعرفات البساتين، لكن دون
جدوى...

يجري بعصبية وينبح في صبر، سرعان ما يثب في
غيظ من طيش القطيع وكسل الراعي، ربما يخشى
وجودنا...

ذلك الراعي، اسند ظهره إلى جذع شجرة ضخمة
عند المرتفع المطل، وراح يرمق نقطة بعيدة، ولا
يأبه لشيء، توقعت منه أن يخرج علينا بناي كعادة
الرعاة، لكنه لم يفعل، كان يفتقد لعصا الراعي
أيضا...

تششت القطيع وسد الأفق، حير الشمس في
استعدادها اليومي للرحيل بهذا التششت العبيثي،
أحاطت بنا شراذمه السائبة أسفل الوادي، لكنه لم
يقرب بما يكفي لنلمس فوضاه...

كان الراعي يتلهى بشيء بين يديه، غير قصبه ناي
الرعاة
وكان يحثه الكلب على المواصله بنباح مستفز
قال لنا البعض بأنه يجري محادثة هاتفية، من
جواله

ثم يعود لتصفح محتوياته بهوس كبير
ربما كان يرتب قائمة الأصدقاء لديه
أو يدرج نصا على الفيسبوك
كان لا يرفع بصره عن شاشة المحمول، بأي حال...
رغم نباح الكلب المستفز
وتششت القطيع.

لكنها تنصف شتلتها وتدعي غواية الليل لها، عن
خبث،

ولا أحد هنا يصدق...!
كانا على طرف الطريق قبل قليل، يتناجيان، ثم
انتحيا جانبا تحت ظل برودة جانبية، أقسم زوج
الجاره في حق، بأنه سيجتثها،
فهما على عناق مستفز منذ ليل أمس، وهو لا يعلم.
وأن فوح الرائحة الذي وشى بها... لم يترك له
خيارا...!

نصف الحقيقة سيخطفها الصباح،
في حين سيدوب نصفها الآخر
بين عبق الرائحة وثرثرات لا تنتهي، تكفلت بها
الجاره،
منذ الربيع الفائت،
ولا نية لأحد في أن يصدق.

"راعي... جيل رابع"
أحراش خضراء تترامي على مد البصر
يجتاحها قطع خراف ضخم ينحدر من فوق تلة
تميل جهة الغرب
تخدش الأجراس المعلقة في أعناق الماشية صوت
الحفيف
المنبعث من قلب الدغل المجاور، كلب الراعي،

منذ زمن بعيد لم يعد يعنيه شيء، يستلقي بليدا
أمامنا، يطالعنا بنصف عين، ثم يغيب خجلا في
حوض العريشة،
اعتدنا عليه حزينا نحيل.
هذا المساء، شق جذع صغير أرض الحوض،
والتف حول قامه الجذع الهزيلة في حنان، لكنه لم
يحرك ساكنا...!
حتى هذه اللحظة، لم يكثرث.
التكعبية الخشبية أفادت مبهجة، هزته في فرح،
وحين لم يستجب.
ابتسمت، وأضاءت لنا أرض الحديقة.

"علاقة"
بعض الظن...
أن علاقة ما تجمع بين الليل وشتلة الياسمين
على السور المجاور لنا، على الأغلب
يشوبها إنتهاز لطيف للفرص، حد الإثارة،
وضمن مستوى الشبهات.
في غفلة من الناس، كنا نلمحها وهي
تراود العتمة عن نفسها،
لكننا نغض الطرف طوعا كي تفيض...
تروج الجارة لقصة عشق خفية وطارئة منذ الربيع
الفائت،

لا لحل السلطة!

بقلم: نهاد أبو غوش

طلالما سمعنا نداءات وأراء تدعو لحل السلطة الفلسطينية، وقد تصدر هذه النداءات عن سياسيين أو أكاديميين وقادة رأي، أو عن مواطنين حائزين بسبب مظلمة تعرضوا لها كمخالفة سير ظالمة، أو إجحاف في الاستفادة من خدمة ما. وذهب البعض



إلى تفسير تعسفي لخطاب الرئيس الأخير في الأمم المتحدة حين قال: «إن استمرار الوضع القائم سيدفعنا لمطالبة إسرائيل بتحمل مسؤولياتها، ولن نقف مكتوفي الأيدي أمام الخطر الذي يهدد حل الدولتين ويستهدف وجودنا»، وهو قول لا ينبغي عزله عن سياقه، ولا يمكن على الإطلاق تفسيره بأن خيار حل السلطة وتسليم «المفاتيح» للاحتلال خيار قائم أو جدي. المشترك في الدعوات لحل السلطة أنها تصدر عن حالة ضياع وإحباط ومشاعر نقمة تعززها ممارسات وأجواء سلبية، بعضها ذاتي من صنع أيدينا وبعضها خارجي؛ بسبب صمت المجتمع الدولي وتقاعسه وإحجامه عن التدخل لوقف الاعتداءات والانتهاكات الإسرائيلية.

أبرز العوامل التي تشجع على هذا التفكير وأخطرها هو ما تقوم به إسرائيل من ممارسات وضغط متواصلين لانتزاع صلاحيات السلطة الإدارية والأمنية والسياسية، وتحويلها إلى حارس لأمن الاحتلال، بالإضافة لتبعات الانقسام وما ألحقته سنواته الطويلة من أضرار فادحة، وتآكل شرعية السلطة والمؤسسات السياسية لترهلها وتكلسها وغياب الانتخابات وأدوات الرقابة الشعبية، فضلاً عما نشهده مؤخراً من ميول لفرض نظام بوليسي وقيود متزايدة على الحريات العامة، بما فيها حرية التعبير والانتساء السياسي، وفوق كل ذلك انتشار مظاهر الفساد والمحسوبية وتردي الأوضاع الاقتصادية والمعيشية.

وهكذا فإن اقتران ثلوث الفساد بالاستبداد بالعجز الوطني سيحول السلطة فعلاً إلى عبء على الشعب الفلسطيني، وينعش أحلام وحنين بعض الفئات والشرائح بالعودة إلى الماضي الجميل سواء تمثل في الانتفاضة الأولى وأجوائها وقيمها، أو ماضي الحدود المفتوحة للسفر والعمل.

استسهال الدعوة لحل السلطة يتجاهل الآثار القانونية والسياسية لمثل هذا الخيار العدمي، بدءاً من مصير أكثر من 160 ألف موظف عامل ومتقاعد، وما إذا كان هذا الخيار يعني عودة ضباط الإدارة المدنية للإشراف على التعليم والصحة والشؤون الاجتماعية وغيرها من الخدمات، وما هو مصير المؤسسات والدوائر والوزارات والبرامج والخطط التي بنتها السلطة أو باشرت كاساس لمؤسسات الدولة، كما يتعمى هذا الطرح عن رؤية خيارات إسرائيل الماضية في بناء نظام فصل عنصري أول ما يشترطه هو الانفصال عن الفلسطينيين. حل السلطة ليس خياراً واقعياً ولا وطنياً، والشعب الفلسطيني، ليس محصوراً أمام ثنائية: إما سلطة فاشلة تشكل عبئاً عليه، أو حلها على طريقة «يا أبيض يا أسود»، بل ثمة خيار أكثر واقعية وأكثر انسجاماً مع مشروعنا الوطني، وهو ما تضمنته قرارات المجلس المركزي قبل عامين، بإعادة صياغة وظيفة السلطة ودورها بالتحرك من قيود اتفاقيات أوسلو وبروتوكول باريس، وتركيز مهام الحكومة على تعزيز صمود الناس، واعتماد سياسات اقتصادية واجتماعية أكثر عدالة في توزيع أعباء الاحتلال بعيداً عن أوهام التنمية الزائفة، وتكثيف الجهود لتوسيع الاعتراف العالمي بدولة فلسطين وإعادة الاعتبار لمنظمة التحرير الفلسطينية وتجديد هيئاتها ومؤسساتها.

"الكتابة بين الحرية والمسؤولية والبدل الرومانسي"

بقلم: رائد دحبور



على الدوام، كانت أزمات الحاضر -وستظل- أحجار زاوية المستقبل، كما كتب ذات مرة الناقد الأدبي المصري غالي شكري في كتابه "ثورة الفكر في أدبنا الحديث" الصادر عام 1965 - حيث جاء كتابه في مناخ جملة من التحولات والارتدادات التي فرضتها ثورة يونيو عام 1952 في مصر والعالم العربي، وفي بيئة ما كانت تفرضه القضية الفلسطينية وتطوراتها المتلاحقة من تحديات وتقارير مصائر وأوضاع واقعية ووجدانية وثقافية للشعب الفلسطيني ولسائر شعوب المنطقة العربية.

ثمة علاقة جدلية إذن بين الماضي والحاضر والمستقبل، وتبدو تلك العلاقة الجدلية واضحة أكثر عند اقتران افتراضات وتوقعات المستقبل قياساً بمعطيات وعناصر الراهن المعاش والقابلة للقياس بلغة رياضية -على سبيل المثال- أو بالمقارنة مع غيرها من النماذج الماثلة.

وفي هذا السياق من القياس والمقارنة، يمكن ملاحظة وتقدير علاقة وموقع ووظيفة ودور فعل الكتابة والكاتب والأدب من حيث التأثير في سيرورة تلك الجدلية، وحيث تغدو الكتابة والناتج الأدبي، إذ ذاك، فعلاً تاريخياً له حضور ووزن وأثر في سياق التحولات في عوالم متحوّلة من حولنا على الدوام مع مرور الوقت واختلاف الأزمان، وما يجري من تبدل للقوى الحضارية الوازنة المؤثرة ثقافياً ومنهجياً وفعلياً في رسم معالم الحاضر ومن ثم المستقبل على مستوى العوالم. وحيث تصبح الرواية -على سبيل المثال- وكمنتج أدبي تفاعلي، وبما تحويه من سرد ومشاهد وحوارات وبيانات وخواتيم، تلخيصاً لرواية تاريخية بمفردات الواقع الراهن وعناصره، وكمنتج أدبي يواكب ويسهم في فعل ومسيرة التطور التاريخي والاجتماعي ضمن الشروط التي تفرضها أزمات الحاضر الاجتماعية والسياسية والأخلاقية لدى أي أمة من الأمم.

لكن الرواية، وكذلك كثيراً من الناتج الأدبي والكتابي -في مختلف مستويات الكتابة وأنماطها ابتداءً من المقال مروراً بالقصة القصيرة، وحتى المؤلفات والكتب بما فيها الرواية السياسية- يقعان أحياناً فيما يمكننا وصفه "بالبدل الرومانسي" بمعنى النظرة العاطفية إلى الوراثة كالتأكيد عاطفي وانفعالي على أحقية وصوابية منطق الاستدلال بالماضي كوسيلة تعويضية عن الشعور بالضعف والوهن أمام تحديات الحاضر، وكبدل عن مواجهة أزمات الحاضر عبر اجترار وسائل أكثر مواءمة وملامعة، وكتعبير عن حالة العجز عن توليد الأفكار الجديدة الفعالة لجهة ابتكار نظريات وأدوات وآليات ريادية تضطلع بتقديم الإجابات الصحيحة عن الأسئلة التي تلحُّ بها أزمات الحاضر.

وأحياناً كثيرة ما يقع فعل الأدب والكتابة في دائرة لولبية التكرار والتقليد والنمطية، واقتصر دورها ووظيفتها إما ضمن سياقات الوصف التجريدي للواقع، أو التبرير كتعبير يواكب الهروب العاطفي الانفعالي إلى الذات المتوقّعة، أو النقد السلبي الانفعالي -حيث تكون الذات المادية أو المعنوية منطلقه ومحوره ومحركه- وذلك كتعبير عن حالة الحنق والامتعاض من ممارسات فعل الإقصاء السياسي أو الاجتماعي وما يحاول فرضه من عزلة على من هم خارج سياقات مصالح ورغبات وعطايا وامتيازات السلطة ومصادر تأثيرها الفعلي والمعياري ثقافياً واقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وطبقياً أو فئوياً. وبالإجمال فإن دوافع ومفردات الأدب والكتابة والرواية بما في ذلك ما تنتجه أحياناً من مشاهد درامية أو مسرحية "تعبّر في الغالب عن حالة من الإحساس بوجود فضاء مُنْتَارِع عليه؛ فالكاتب يملأ الصفحة أو خشبة المسرح بلغة تكافح في سبيل الحفاظ على البقاء؛ لذا فإن الكتابة لم تكن ولا يمكن أن تكون حرةً بلا قيود تفرضها ضرورات الحياة وأزماتها، إن على المستوى الشخصي أو العام، أو أن تكون منفصلة عن الواقع المعاش تماماً؛ لذا فهي تضع نفسها -أو هكذا ينبغي- في خدمة الحياة؛ وهذا المفهوم الأخير يمثل زاوية رؤية، أو طريقة من طرائق مطابقة دور الكاتب والناتج الكتابي أو الأدبي مع إشكاليات المعاصرة، وتحديداً العربية منها. من هنا تكمن أهمية تناول الكتابة كفعل ودور وكفهوم ضمن دائرة الحرية في نطاق المسؤولية الأخلاقية والإنسانية تجاه الحياة المعاصرة بعيداً عن استحضار أشباح الماضي كما لو كانت شخصيات من لحم ودم تعيش بيننا !!

هنا لا بد من الإشارة إلى أننا عندما نتحدث عن الوسائل والأدوات والآليات الفعالة والريادية لا نقصد بالضرورة وحصرًا ما قد أتاحتها التكنولوجيا، والحدائقية التقنية في مجالات الإعلام والدعاية ووسائل وأدوات الاتصال والتواصل، بمعزل عن قوة الأفكار التي تطرح، وسلامة الرؤى التي يتم تقديمها وصياغتها نظرياً، وصحة منهج التحليل والاستدلال وتقديم البدائل الواقعية الفعالة، وتوليد الأفكار الريادية، فما أهمية أن نمتلك -ونحسن فنياً وتقنياً- استخدام كل هذا الكم الهائل من الوسائل والأدوات الحدائقية في مجالات التواصل والإعلام والنشر الجماهيري؛ إذا كانت أفكارنا مؤلّبة وتنميطية، وإذا كانت تعبيراتنا عن أزماتنا تستخدم لغة انفعالية وعاطفية وتدور في ذات فلك البدائل الرومانسية في استعارة الماضي وتجاربه بمفردات الحاضر المُنْمَقَة أو الجوفاء؟!.

وبالإشارة إلى مفهوم الماضي وتجاربه وخبراته ومؤثراته الوجدانية والانفعالية والثقافية والمنهجية المستمرة -وفي هذا السياق الذي نتحدث فيه- فإنه لا يعني فقط ذلك الزمن الغابر القديم، كما قد يتبادر بديهياً إلى الأذهان، بل قد يكون هذا الماضي يتصل ببضعة عقود من الزمن فحسب حيث يبدو في هذه الحالة، وكأنه يتجلى بمجموعة من الضلال والمؤثرات الصوتية لشخصيات رواية أوصلها كاتبها إلى حد الكهولة وفقدان الأدوار، لكنه لم يستطع بعد أن يصوغ نهاية تلك الشخصيات درامياً رغبة منه في استمرار وجودها وكتعبير عن -عدم رغبته في- أو قدرته على استبدالها، وربما كتعبير عن عدم قدرته على، أو رغبته في، كتابة الفصل الختامي من الرواية بما يمليه سياق مقدماتها التي صاغها هو بنفسه؛ وهو بذلك يعبر عن جملة من الرغبات الشخصية الكامنة المستترة خلف التلاعب بمفردات اللغة وتعبيراتها المُنْمَقَة؛ وهذا هو أحد تجليات البدائل الرومانسية العاطفية في التعبير عن أزمات الذات؛ وإذ ذاك فإن رواية من هذا النوع لا تصلح كميّار ولا كمصدر استدلال أدبي أو تاريخي.

بالإجمال، إن قوة وانتشار وسائل الدعاية والنشر والتواصل والاتصال والإعلام، وهذا الكم المهول من الكتابة والإنتاج الأدبي في عالمنا العربي لم يكن لها تأثير بضع مقالات كتبها المفكر والفيلسوف الإنجليزي -جون لوك، صاحب نظرية العقد الاجتماعي والفصل بين السلطات- في نهاية القرن السادس عشر، حيث أتاحت وسائل الطباعة البدائية آنذاك نشرها ببضع مئات من النسخ. وكذلك كان الأمر مع أفكار "مارتن لوتر" رائد حركة الإصلاح الديني في مطلع عصر النهضة. والأمثلة في هذا السياق كثيرة جداً؛ وهي تؤكد على حقيقة أن قدرة الأفكار على فعل التغيير تتصل بواقعيّتها بفاعليّتها وبقدرتها على الإقناع اتصالاً بما تعالجه من أزمات وتطرحة من رؤى غير نمطية أو تقريرية أو تبريرية.

وَعَلَمَةٌ رَفِيعَةُ الْفِكْرَةِ

عن الإعلام

"قم بما عليك ودع الإعلام يلاحقك"

سيادة المسؤول .. في الإعلام

(الزيادة أخت الناقص)

كتب حسام عز الدين



يبادر بعض الصحفيين أو مؤسسات إعلامية إلى تمجيد (فلان أو علان) إن كان شخصاً أو مؤسسة، على قاعدة التأكيد على ولاء هذا الإعلامي أو الإعلامية أو المؤسسة الإعلامية، لهذا فلان أو العلان، من خلال الإكثار من مدحه ونشر نشاطاته مهما كانت أهميتها.

بعض المسؤولين من يعجب بهذا الأداء، خاصة في ظل سرعة النشر عبر صفحات الانترنت، ومنهم من يؤكد كل يوم على دوائر العلاقات العامة لديهم بضرورة نشر أخبارهم وصورهم، ومن المسؤولين من لا يرى ما تنشره دوائر

العلاقات العامة عنه أصلاً.

لكن المشاهدين والمتابعين لهذه الأنشطة (الرأي العام)، يتتبعون ويلاحظون بدقة ما يتم نشره، ليس ذلك فحسب، بل باتت لديهم القدرة على التحليل أيضاً.

وفي خضم كل ذلك، لا يعرف المسؤول إن الإكثار من المديح والأخبار الذاتية، هي بذات سوء قتلها إن لم تكن أخطر، خاصة إذا ما تركزت على قضايا لا تهم الناس على قطاع واسع. فاعلم سيادة المسؤول، أن الرأي العام لن ينفطر قلبه حباً لك حينما يشاهدك كل يوم تزور مريضاً في مشفاه، ولا صورتك وأنت تجلس في عزاء أو ترقص في فرح، بل على العكس تماماً سيزداد سخطاً؛ لأنه يعرف أن مجرد نشرك لصورتك وأنت تزور مريضاً، إنما أردت منها أن تنشر إنسانيتك، والمواطن يعرف أن زيارتك للمريض هي مهمة، حينما يكون هدفها التخفيف عن المريض وأهله، وليس التخفيف عن المتابعين الذين قد لا يعرفون المريض أصلاً.

سيادة المسؤول، اعلم أن مستشاريك الإعلاميين يخطئون حينما يقترحون عليك نشر صورة وأنت تسلم أحد المحتاجين كرسيًا متحركًا، حتى وإن كان ثمن هذا الكرسي من جيبك الخاص لا من أموال الدولة، لأن المنطق يقول: إنك لم تبادر إلى توفير هذا الكرسي إلا من أجل المستفيد، وطالما استفاد المريض وفرح به، يكفيك شكره هو فقط، وإن لم يكن الكرسي من جيبك الخاص، وغير ذلك صدق تماماً أن الصورة وتكرار نشرها يجلب لك الإساءة أكثر من الفائدة.

سيادة المسؤول، اعلم أن نشر نشاطاتك المكوكية هنا وهناك، لا تفيدك عند الرأي العام بقدر ما تضعك تحت مجهر الأسئلة التي تضعف من صورتك، خاصة حينما تخرج من شبك العلاقات العامة عندك، وهذا لا يعني إخفاءها، بل على العكس تماماً، والنصيحة بأن تؤدي ما عليك، وأن تدع الإعلام يطاردك، واعلم أن الإعلام الحقيقي الذي يحظى بثقة الناس هو الذي يلاحقك، وليس الإعلام الذي تذهب أنت إليه.

وظيفة العلاقات العامة في المؤسسات المختلفة، ليست نشر نشاطات مسؤولي هذه المؤسسات، بل وظيفتها توفير المعلومة لوسائل الإعلام الباحثة عن المعلومة، وربط العامة مع مفاهيم المؤسسة التي يعملون لديها من خلال ابتكار أنشطة ما، وليست بيانات إلكترونية باتت اليوم تضر أكثر مما تنفع، لأن مبادرة العلاقات العامة للنشر يضاعف المعلومة، والمتلقي يعلم علم اليقين بأن المعلومة لو أنها لا تخدم المؤسسة لما قامت هذه المؤسسة بنشرها.

سيادة المسؤولين، أتم بحاجة إلى إعادة النظر في وظيفة دوائر العلاقات العامة لديكم، وإعادة النظر في طريقة وآلية العمل الإعلامي، وما لهذه المراجعة من انعكاس إيجابي على الوضع المؤسسي والإعلامي في البلد.

واقتبس عن صفحة الزميل محمد دراغمة، منشور قبل أيام، نقلاً عن خالد الحروب، جاء فيه، بأن الاسكندر المقدوني خاطب وزيره ذات مرة، «منذ أن خدمتني وأنت تنفذ ما أمليه عليك بالحرف دون أدنى ملاحظة أو تعليق، والحال أنني لست سوى إنسان، ولست معصوماً عن الأخطاء. فإما أنك لا تنتبه إلى أخطائي، وفي هذه الحالة أنت بليد، وإما أنك تخفيها عني، وفي هذه الحالة فأنت مُخادع».

الفرق بين المصالحة والمصارحة

بقلم: نور عودة



بوادر المصالحة السياسية كثيرة هذه الأيام، ومنسوب التفاؤل بإنهاء الانقسام وإعادة اللحمة السياسية للأرض الفلسطينية في تزايد مطرد بعد سلسلة من البيانات السياسية والإجراءات العملية من قبل حركة حماس والقيادة الفلسطينية. بعد عشر سنوات عجاف من العار والألم والعنف والانقسام، يبدو أن الظروف باتت مواتية لسيناريو تعايش سياسي ضمن وحدانية التمثيل السياسي ووجود حكومة واحدة للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة. ما يجري عملية مصالحة سياسية وتوحيد نظام سياسي لا تزال غامضة المعالم وهشة القوام ومهددة بالفشل؛ بسبب اللابيين المضاربين على اختلاف مشاربهم. والمصالحة على أهميتها لن تكفي لحمايتنا من تكرار الفاجعة أو فشل المحاولة. النقاش المحتدم حالياً حول آليات وحيثيات المصالحة والخطوات التي اتخذها وسيخدها الأطراف يُغفل عاملاً جوهرياً لن تتحقق مصالحة حقيقية دونها، ألا وهو المصارحة.

من عاش ويلات الاقتتال الذي توج بالانقسام وما تلاه من عذابات وامتهان لكرامة كل فلسطيني في قطاع غزة كان بمثابة رهينة لأمر الانقسام المحليين والإقليميين يدرك تماماً أن تداعيات الانقسام الخطيرة لا تنحصر في المجالات الحياتية والسياسية، بل هي بالأساس اجتماعية. من عاصر فجيعة قتل الأخ لأخيه والمجاهرة بنصر على نوبه يدرك أن الشرخ الذي قسم المجتمع الفلسطيني هوة سحيقة لا يمكن للكلام وتقديم الدية لمن قتل في غمار الانقسام أن يصلحها.

والمصارحة تبدأ بالاعتراف أن الانقسام لم يكن وليد لحظته ولا نتاج معركة تدرجت دون حساب. الانقسام بالأساس هو نتيجة إرث من التحريض وشيطنة الآخر رسخت الانقسام قبل أن يجسد بالرصاص والدم. لم يكن الانقسام ليحصل لولا وجود ثقافة تصور الأخ على هيئة شيطان وتبارك قتله لدرجة ترسيخ قناعة أن دخول الجنة يكون بقتل الأخ الشيطان هذا؛ قناعة رسختها تجار الدم من الدجالين وممتهني الدين والسياسة وأبواق الإعلام الموجه للتحريض والكراهية وغيرهم من سماسرة الانقسام.

المواطن الفلسطيني في قطاع غزة مسكون بهموم حياته اليومية، ومسحوق في طاحونة العوز وانعدام الأفاق. هذه أيضاً من تداعيات الانقسام. حقيقة أن أسمى أمنيات الفلسطيني في غزة هو أن ينعم بالكهرباء، ولو لمدة 8 ساعات يومياً جريمة اقترفها الانقسام ومن تمسكوا به. هموم الفلسطيني الغزي اليومية هموم لا تحتلها الجبال والمصارحة تقتضي أن نعترف لكل فلسطيني وفلسطينية في غزة أنهم أسطورة على شكل بشر، وأن الاعتذار لن يوفيهم حقهم، ولن يعوضهم عما بذلوه من أنفسهم وإنسانيتهم للاستمرار في الحياة والبقاء والتصدي الصفوف في الوطنية والتضحية. المصارحة تقتضي تقبيل جبين كل أم فقدت عزيزها، وكل أم شاهدت أرواح أبنائها وهي تتكسر نتيجة انسداد الأفاق وانعدام الفرص وازدياد القهر بسبب انتصار إمارة الانقسام.

في أحد مخيمات القطاع، قابلت امرأة حولها الحزن إلى هيكل إنسان بعد أن قتل ابنها على يد جماعة أخيه التوأم، فقدت ولداً للأبد وانهار الآخر من هول الصدمة التي رفض أن يصدق تفاصيلها، فأثر الاستنتاج أن جماعة أخيه التوأم قتلته حتى تتهم جماعته ظملاً بقتل أخيه وتوأم روحه! "هذا عيني يما وهذا عيني. أنا كيف أدعي الله ينتقم من الي قتلوا ابني. كيف يما أبكي على ابني وأدعي على أخوه. أنا حسرتي حشرات ووجعي ما بعرف مده غير رب العالمين؛ هذا ما قالت لي عندما بدأنا الحديث. دمعتها لم تنكفي وأشهد أن تضاريس الألم التي ارتسمت على وجهها محفورة في ذاكرتي.

من يبحث عن المصالحة يجب أن يبحث عن الأمهات والآباء والأولاد الذين كانوا حطب هذه الحقبة المعيبة والقدرة من تاريخنا. من يريد المصالحة عليه أن يجتث جذورها وأن يعالج العوامل التي أسست للانقسام وبررته وكبرت وهلت للدم الفلسطيني المسفوك باعتباره انتصاراً. المال ليس عنواناً للمصالحة؛ لأنه دون المصارحة والاعتذار يكون محاولة لشراء الصمت وطمس الحقيقة ومنع تحقيق العدالة. مفتاح العدالة هو الحقيقة والاعتذار.

من حق الشعب الفلسطيني، وخاصة أولئك الذين حُطفت أعمارهم رهينةً للانقسام وصودرت أحلامهم فداءً له وقتل أبنائهم على قربانه؛ من حق هؤلاء أن يسمعو كلمة حق ممن سحقهم دون وجه حق. من حقهم أن يتلقوا اعتذاراً وأن يُطلب منهم العفو والمغفرة على ما ارتكب بحقهم من جرائم مادية ومعنوية. لن تكون هناك مصالحة حقيقية قبل أن تكون هناك مصارحة عما جرى وكيف ولماذا، وأن يكون هناك طلب صادق بالعفو عما ارتكب من تشويه وقهر وسحق وتكليل معنوي، طال الأحلام والمقدرات والتطلعات لشعب بأكمله.

تصارحوا حتى يتصالح المجتمع، ويطوي خلفه هذه الصفحة السوداء، لعله يجد في المصارحة بلسماً لبعض جراحه ومخدرًا لبعض آلامه التي ستلازمه مدى الحياة. تصارحوا حتى يللم المجتمع جراحه ويبنى غده على أرض صلبة من الحقائق، بعيداً عن منزلقات الشعارات الرنانة والمزادات العبيثية.

الجديد في خطاب الرئيس هو الرئيس

بقلم: نبيل عمرو



لو أن الذي ألقى كلمة فلسطين أمام الدورة الحالية للجمعية العامة للأمم المتحدة، رجل غير الرئيس محمود عباس، لمرّ الخطاب مرور الكرام، ولعدّه سامعوه صفحة جديدة تضاف إلى الموسوعة الفلسطينية في التنديد بإسرائيل، وانتقاد المجتمع الدولي على عجزه وإهماله.

أما وإن الذي ألقى الخطاب كان الرئيس محمود عباس، الذي ارتبط في ذهن الفلسطينيين والعالم كمهندس لأوسلو، فإن أقواله تتخذ بعداً آخر وتقويماً مختلفاً.

وقف الرئيس محمود عباس على الحافة، لم يفصل بينه وبين الإعلان عن نهاية أوسلو لإشعرة، ولو لم يحسب جيداً نتائج الإعلان الصريح،

لكان قال قولاً آخر فيه عودة إلى ما دون الصفر في المعادلة السياسية التي طال احتضارها، دون أن يجرؤ أي طرف من أطرافها على إعلان وفاتها.

هنالك تعليق شعبي على خطاب الرئيس فيه صدق وعفوية من جانب جمهور واسع من الفلسطينيين ... "لقد شفى غليلنا".

فماذا يمكن للفلسطينيين أن يقولوا، وهم يعيشون أقصى درجات التنكيل الإسرائيلي بحاضرهم ومستقبلهم، وماذا يقولون عن التنكيل الإسرائيلي الأدهم، بآمالهم التي بنوها على وعود أوسلو، فإذا بكل وعد إيجابي تحول إلى عسكه، فصارت أوسلو بمثابة كابوس يجثم على الصدور، ويغلف المدى بظلام يكتسح المصير الفلسطيني، وفي حال كهذا الجال فإن من ييوح بانتقاد حتى لو كان مريراً لإسرائيل، لا بد وأن يلامس ما يحب الناس أن يسمعه، فأقل ما يجب هو البوح بما كان صعباً بالأمس.

لم يقل الرئيس صراحة وداًعاً لأوسلو، فتلك جملة لا تقال في خطاب أو رسالة أو مقابلة صحفية، بل إنها لا تقال ولن تقال؛ لأن نهاية حقبة حملت عنوان أوسلو يكون بالسلوك واعتماد البدائل وتوفير مصداقية لما يفترض أن يكون جديداً، ذلك أن أوسلو لم تكن مجرد ورقة جرى التوقيع عليها، بل كانت بناءً قيل: إنه مكون من أدوار عدة سقفة الأخير دولة حقيقية للشعب الفلسطيني، وحين وضعت الأساسات في البيت الأبيض، وبني الطابق الأول بفعل زخم التفاهم التاريخي، تمكنت إسرائيل وبفعل دعم أمريكي مباشر وغير

مباشر، من الاستيلاء على ما فوق الطابق الأول، لتكتم البناء وفق أجنداتها وما يتفق مع مصالحها، وما نحن نرى ما نرى، وليس بين أيدينا سوى النزح اليسير من بقايا أوسلو، حتى حل الدولتين الذي اعتبرناه تنازلاً تاريخياً من جانبنا نستحق عليه دولة أو حتى شبه دولة، أخذ بالتلاشي لمصلحة بدائل غامضة يعد الرئيس الأمريكي بالإفصاح عنها خلال أيام أو أسابيع أو شهور.

قرأت اليوم في الصحف أن لجنة سياسية منبثقة عن اللجنة التنفيذية سوف تتولى مهمة وضع خطاب الرئيس موضع التطبيق، أو توكيماً للدقة، ربما دراسة كيفية معالجته، هذا الخبر لم يكن له لزوم، فالرئيس يعرف حدود قدرات اللجنة التنفيذية في قيادة تحول كبير ظهرت مقدماته في الخطاب، واللجنة التنفيذية ذاتها تعرف وتعترف، ليس بتواضع القدرات فحسب، وإنما بالغياب الكامل عن الشأن السياسي، هم يقولون ذلك، بعضهم يفضل الهمس ومعظمهم يقول ذلك صراحة، فكيف للجنة فرعية تنبثق عن اللجنة الأم يمكن أن تقنع إذا ما تولت مهمة خطيرة كهذه.

دعونا نغف عن هذه الحكاية ونعود إلى جملة قصيرة قالها الرئيس في خطابه: "إننا سندعو مجلسنا الوطني أي برلماننا الشامل لمراجعة الوضع السياسي من كافة جوانبه".

كنت أفضل أن يذهب الرئيس إلى الأمم المتحدة بعد أن يعقد المجلس، ليقول للعالم: هذا قرار برلماننا، غير أن ذلك لم يحدث مع أنني لا أشك في رغبة الرئيس بعقد المجلس قبل الذهاب، إلا أن الذي حدث أن فيتو رفع من قبل فصيل أو أكثر أهدر الفرصة، وحجب دور البرلمان الفلسطيني عن وضع بصماته على خطابنا السياسي، الذي كان العالم كله في انتظاره، ولتعديل ما أراه سلبياً ومؤثراً على المصداقية فيما يخص مهمة اللجنة الفرعية، باقتراح أن تكتفي بتوصية محددة هي استغلال زخم الخطاب على مستوى البرلمان الفلسطيني، وليس على مستوى لجنة فرعية سينظر إلى خلاصات عملها كما نظر إلى لجان سبقت.

لو نظرنا إلى الخريطة الإقليمية والدولية واحتمالات البدء بمحاولة جديدة لبعث عملية سلام، يكون ترمب صاحب المبادرة فيها ويؤازره فيها قوى نافذة في المنطقة والعالم، فإن ما ينتظرنا لن يكون سهلاً، وليس منطقياً أن نواجهه بتركيبة منهكة، ولا أريد أن أقول أكثر في هذا المجال.

أمل أن يكون العالم والأمريكيون بالذات والإسرائيليون، قد فهموا من الخطاب خلاصته السياسية، ليتعاملوا معه كتحذير من انهيار وشيك، لن يتأذى منه الفلسطينيون وحدهم، بل المنطقة بأسرها، التي فيها ما يكفيها ويزيد من عوامل الانفجار والدمار.

جغرافيا المصالحة...

كتب: أحمد زكارنة



من الناحية التطبيقية تؤكد المقولة الأكثر واقعية: أن تجانس الدال والمدلول في كتلة واحدة، هو تجانس غير قابل للانقسام أو التشكيك.. والدال والمدلول فيما يخص ملف المصالحة الذي أدمى قلب الشعب الفلسطيني والعربي طيلة عقد كامل من الزمن، يُذكر بأن هذا الملف شهد جولات أظنها لم تترك بقعة جغرافية في الإقليم، إلا ومرت من خلالها وعبرها، لتنتج في نهاية المطاف اتفاقيات عدة لم يصل أي منها إلى النهاية المبتغاة، إلا أن السواد الأعظم من الشعب الفلسطيني والعربي، متفائل إلى حد بعيد، بهذه الجولة الأخيرة التي قادتها مصر، وأدت إلى حراك مباشر ومعلن من طرفي المعادلة، حيث أعلنت حماس عن حل لجننتها الإدارية، فيما استجابت السلطة لنداء استلام الحكومة لمهام عملها في القطاع مباشرة.

وينبع مصدر هذا التفاؤل، من عوامل عدة لا تنحصر فقط في توجه حركة حماس السياسي الجديد منذ الإعلان عن وثقتها السياسية المتقدمة سياسياً وفكرياً، وبخاصة فيما يتعلق بعلاقتها بجماعة الإخوان المسلمين من جهة، وبالفهم السياسي لمتطلبات حل القضية من جهة أخرى، وإنما أيضاً في استلام شخصية براغماتية كشخصية "يحيى السنوار" لزمام القيادة الفعلية للحركة، وليس فقط لقيادة قطاع غزة، والدليل على ذلك يمكن ملاحظته في التقارب الذي شهدته العلاقة مع العاصمة المصرية، وسرعة استجابة المستويين السياسي والميداني "العسكري" لأفكار السنوار من جهة أخرى.

كل ذلك من شأنه أن يدعو إلى التفاؤل، ولكن الأمر من وجهة نظر أخرى، لا يرتبط من قريب أو بعيد بثنائيات التفاؤل والتشاؤم، قدر ارتباطه بالقضية الأم، ومدى اقترابنا أو ابتعادنا عن عقد سلام شامل وعادل.

الدلائل الأولية لهذا المحور، يمكننا إيجادها، تحديداً في تحرك الجانب المصري المدعوم أمريكياً، باتجاه عقد مصالحة فلسطينية داخلية، تضمن معطيات عدة يجب توفرها قبل البدء في أي صفقة سلام محتملة تحت رعاية الإدارة الأمريكية الجديدة بزعامه "ترامب"، والحديث يدور هنا عما يسمى بـ"صفقة القرن" ومن هذه المعطيات:

1. إنهاء ملف الانقسام على أرضية توحيد الصف الفلسطيني لدفع عملية سلام جادة يوافق على بنودها الكل الفلسطيني، وتحديدًا حركتي فتح وحماس.
2. ترويض حركة حماس لتصبح شريكا سياسياً أساسياً في أي اتفاق قادم مع الإسرائيليين، مع تحكم فعلي في حركة السلاح، وعقيدة الحرب لدى الجناح العسكري للحركة.
3. تبينة الشارع الفلسطيني لتقبل تنازلات جديدة قد تمس بما ورد في اتفاق أوسلو -برغم كل الانتقادات التي وجهت لهذه الاتفاقية- وذلك مقابل "تسهيلات اقتصادية ترافقها تسهيلات اجتماعية تشمل سهولة الحركة لجناحي الوطن في الضفة والقطاع وللخارج وما بينهما.
4. إنشاء ميناء مائي وآخر جوي في القطاع ضمن منظومة أمنية معقدة سيكون لمصر وأطراف أخرى حضور فاعل فيها.

من هنا وكما لا نستطيع التعميم، علينا النظر ملياً في هذا الطرح غير المعلن، والذي قد يؤدي بنا إلى عشرين عاماً آخر من التفاوض وإعادة التفاوض حول همزة هنا وفاصلة هناك، وهو نهج دأب الإسرائيليين عليه منذ توقيع اتفاقية «كامب ديفيد المصرية الإسرائيلية»، ولكن في ظل ظروف مختلفة، أهمها الانفتاح الإسرائيلي على الإقليم العربي، والعلاقات الموعودة بين طرفي المعادلة وهي الأرضية الأساس الذي طرحت عليها مبادرة الإدارة الأمريكية الجديدة، المسماة بـ«صفقة القرن».

غير أننا يجب أن نلاحظ في الجهة الأخرى، تحرك حركة حماس الأخير على الساحتين العربية والدولية، ومنه مثلاً لا حصر، افتتاح الحركة مكتباً لها في موسكو، وآخر في الجزائر، ويقال ثالث في مصر، ما يشير بوضوح كامل إلى أنها بدأت في تقديم نفسها كلاعب سياسي قادر على عقد الاتفاقيات، وتفهم متطلبات العمل السياسي.

لا شك أن الكل الفلسطيني يريد إنهاء ملف الانقسام، لصالح مصالحة فلسطينية حقيقية، توحّد الموقف الفلسطيني وتقوي من مكانه ومكانته على الأجندة الإقليمية والدولية، مصالحة تغلب جغرافيا المصالحة الوطنية، على المصالحة الإقليمية، ليس فقط لصالح الجانب الفلسطيني، وإنما أيضاً للصالح العربي والإسلامي، هنا يكمن السؤال: هل يدرك صنّاع القرار في شطري الوطن، على أي قاعدة جغرافية يعقدون مصالحتهم؟

أين نحن يا عرب

بقلم: سامي سرحان

والمبادرة التالية نحو إسرائيل التي تتبلور فصولها، هي ما يسمى صفقة القرن التي يرعاها ترامب، وتقوم في الأساس على إعلان حلف عربي إسلامي مع إسرائيل مقابل دولة ذات حدود مؤقتة على جزء من الضفة الغربية يقل عن 30% من مساحتها، مرتبط باتحاد فدرالي أو كونفدرالي مع بقاء المستوطنات والجيش الإسرائيلي والجدران والطرق الالتفافية، لم يبق أمام الفلسطينيين من خيار بعد إغلاق منافذ السلام أمامهم، سوى مراجعة سياساتهم تجاه الاحتلال الإسرائيلي، وهو ما أشار إليه الرئيس أبو مازن في خطابه المهم والجامع أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، إما دولة فلسطينية في حدود الرابع من حزيران 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، وإما سحب منظمة التحرير الفلسطينية واعترافها بإسرائيل في حدود 1967، والعودة خطوات إلى الوراء، والمطالبة بتطبيق قرارات الشرعية الدولية بقرار التقسيم رقم 181 وقرار 194 القاضي بحق العودة.

الشعب الفلسطيني ينشد السلام القائم على العدل ليعيش بسلام في وطنه كغيره من شعوب المنطقة.

لم يعد العالم العربي بدولة الاثنتين وعشرين فاعلاً لا في إقليمه، ولا في محيطه، وإنما بات مفعولاً به، وهو ما خلق غصة في قلب كل عربي خاصة عندما يشاهد تهافت دول عربية نحو الجهد بالعلاقة مع الكيان الإسرائيلي، ظناً منها أن إسرائيل ستكون الحامية لهذه المنظمة من الأخطار الداخلية والخارجية التي تهدد وجودها، وهي في ذلك ينطبق عليها المثل العربي القائل: "كالمستجير من الرمضاء بالنار". إن أطماع إسرائيل وسياستها التوسعية لم تتوقف منذ أن قامت على أرض فلسطين، وهي اليوم تحتل كل فلسطين وأرض سورية ولبنانية، وتنتقص من السيادة المصرية على سيناء وتمتد أذرعها في الخليج وكرديستان وجنوب السودان وجنوب موريتانيا، الانفتاح المخزي على دولة الاحتلال الإسرائيلي من بعض العرب، بل من معظمهم دليل على انحطاط مكانة النظم العربية بين شعوبها وبين الأمم الأخرى، بخاصة أن إسرائيل تصمّ أذنيها عن كل دعوة أو مبادرة للسلام عربية أو دولية. والكارثة أن مسلسل المبادرات والتوددات السياسية نحو إسرائيل لم تتوقف منذ نشأة الصراع العربي- الإسرائيلي، وتأخذ إسرائيل من كل مبادرة ما يتوافق مع مصالحها التوسعية، وترفض ما عدا ذلك، وتنتظر مبادرة تالية لتكرار السياسة نفسها. وأوضح مثال على ذلك المبادرة العربية التي أقرتها قمة بيروت، والتي هي في الأصل مبادرة للملك السعودي الراحل عبد الله بن عبد العزيز. والمبادرة طرحت حلاً يقوم على قيام دولة فلسطين في حدود الرابع من حزيران 1967، والقدس الشرقية عاصمة لها، وحل متفق عليه لقضية اللاجئين، مقابل اعتراف جميع الدول العربية والإسلامية بإسرائيل وتطبيع علاقات هذه الدول مع إسرائيل، وبعد سبعة عشر عاماً نرى إسرائيل ترفض قيام دولة فلسطين على الحدود المذكورة، وتقوم الدول العربية والإسلامية بتطبيع علاقاتها مع إسرائيل، بل وتقيم معها حلفاً لمواجهة أخطار حقيقية أو مزعومة مفترضة تهدد هذه الدول.

يبدو أن زمن الولايات المتحدة كقطب واحد وكدول عظمى واحدة في هذا العالم بعد انهيار الاتحاد السوفياتي عام 1989 قد ولى من غير رجعة. فالرئيس الفرنسي مانويل ماكرون حديث العهد بالسياسة الدولية تبين من خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة أنه يمتلك رؤية دقيقة للتحويلات الطارئة على الساحة الدولية لا يدانيها من قريب أو بعيد، فهم رؤية الرئيس الأمريكي الجديد دونالد ترامب المتهور والمتردد والفج في عداوته وصدقاته ومواقفه من القضايا الدولية والداخلية للولايات المتحدة.

رؤية الرئيس الفرنسي للعالم اليوم تقوم على تعددية الأطراف أو الأقطاب أو القوى أو المحاور، وليس على أحادية القطب الواحد، فكان في الجمعية العامة أكثر رؤساء العالم وضوحاً في معارضة سياسات الولايات المتحدة في عهد الرئيس ترامب، سواء ما خصّ الاتفاق النووي مع إيران أو اتفاقية المناخ أو مسألة كوريا الشمالية، الرئيس الفرنسي يعترف بقوة الولايات المتحدة ودورها، وبقوة الاتحاد الأوروبي وقدراته الاقتصادية والعسكرية رغم ما أحدثه سعي بريطانيا للخروج من الفضاء الأوروبي. وثمة قوى أخرى في أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا كالبرازيل وجنوب أفريقيا والهند.

العرب وحدهم لن يشغلوا حيزاً في الفضاءات الدولية الفاعلة إلى حين انصلاح أمرهم الذي لن يتم دون مصالحة حكامهم مع شعوبهم، وفك ارتباط هؤلاء الحكام وتبعيتهم لقوى دولية وإقليمية واستغلال ثرواتهم البشرية والمالية، بما يصلح ما فسد من حالهم ويرفع من مكانتهم.

والأمر منوط اليوم بمصر والسعودية والجزائر كدول مركزية أولاً وحفاظ كل من العراق وسوريا على وحدتهما الترابية والشعبية المهددة؛ لتكون حاضنة مشتركة للعرب الذين يحتلون رقعة مهمة من الأرض تمتد من المحيط إلى الخليج توقف حالة الترددي التي يعيشها العالم العربي الذي بات اليوم عالماً وهمياً، لا محل له من الإعراب.

الحدث

صحيفة أسبوعية متخصصة

تصدر عن شركة الحدث للإعلام والطباعة والنشر

رئيس مجلس الإدارة
سامي سرحان

رئيس التحرير
رولا سرحان

رام الله - الماصيون - عمارة سحويل - الطابق الأول
صندوق بريد 3738، البيرة، فلسطين
هاتف: +970 2 297 9717
فاكس: +970 2 297 9719
alhadath@alhadath.ps
www.alhadath.ps
facebook.com/alhadathnews
https://twitter.com/Alhadathpal

الإخراج الفني

idesign...
www.idesign.ps

الطباعة: مطابع الأيام - رام الله

الحدث

صحيفة اقتصادية اجتماعية ثقافية

ويمكنكم متابعتنا أيضاً من خلال

facebook.com/alhadathnews

https://twitter.com/Alhadathpal

إنجازات الأمس فرص الغد

إيليت | Elite

مسيرة نجاحك تحفل بالعديد من الإنجازات؛ إلا أنك تتطلع دوماً إلى أبعد من ذلك، مع برنامج "إيليت" نضع في متناولك عالماً من المزايا الحصرية التي تجسد نجاحاتك، وتواكب أسلوب حياتك اليوم وغداً.

نرى ما ترى

البنك العربي
ARAB BANK



النجاح مسيرة

الشبكات الأخرى والخارج
+97022953333

بالتل وجوال والوطنية
1800333333

f | arabbank.ps